الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف

كليّة الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة بعنوان:

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص: قانون عام معمق

إعداد الطالبين:

لكلاعي أوسامة

بوزاهر شيماء

إشراف الاستاذ:

أ.د/ فؤاد خوالدية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الهيئة المستخدمة	الصفة
محمد لمين نويري	أستاذ محاضر ب	الشاذلي بن جديد -الطارف	رئيسا
فؤاد خوالدية	أستاذ التعليم العالي	الشاذلي بن جديد -الطارف	مشرفاً ومقرراً
رشا مقدم	أستاذ محاضر ب	الشاذلي بن جديد -الطارف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف

كليّة الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة بعنوان:

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص: قانون عام معمق

إعداد الطالبين:

لكلاعي أوسامة

بوزاهر شيماء

إشراف الاستاذ:

أ.د/ فؤاد خوالدية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الهيئة المستخدمة	الصفة
محمد لمين نويري	أستاذ محاضر ب	الشاذلي بن جديد -الطارف	رئيسا
فؤاد خوالدية	أستاذ التعليم العالي	الشاذلي بن جديد -الطارف	مشرفاً ومقرراً
رشا مقدم	أستاذ محاضر ب	الشاذلي بن جديد -الطارف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

Minister de L'enseignement Supérieur

Et de La Recherche Scientifique

Université el tarf

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Département de Droit

جامعة الشاذلي بن جديد

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

المرجع: القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة): الكلاعي اوسامة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 404768111

الصادرة بتاريخ: 2023.02.17

عن دائرة: ابن مهيدي

المسجل بقسم: الحقوق

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر عنوانها:

دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة.

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهجية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/ 06/19

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

Minister de L'enseignement Supérieur

Et de La Recherche Scientifique

Université el tarf

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Département de Droit

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

المرجع: القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة): بوزاهر شيماء

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 411430927

الصادرة بتاريخ: 2024/04/28

عن دائرة: البسباس ولاية الطارف

المسجل بقسم: الحقوق

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر عنوانها:

دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهجية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/19

إمضاء المعني

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

الحمد لله نحمده ونشكره أن من علينا من فضله وبركاته وتوفيقه فأتممنا هذا العمل من خلال هذه الدراسة، فكان لنا نعم الوكيل والمعين، وبعد الحمد لله

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور خوالدية فؤاد الذي أعاننا على إكمال هذا العمل وقدم لنا النصح والإرشاد طيلة فترة إعداد الدراسة، فله جزيل الشكر وخالص التقدير على كافة جهوده وتوجيهاته.

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل، أعضاء اللجنة الموقرة على قبول مناقشة مذكرتنا وتحمل مشقة القراءة و التصويب.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر إلى كافة الأساتذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشاذلي بن جديد– االطارف، الذين نهلنا من علمهم و أفدنا من عطائهم.

نتوجه بالشكر لجميع من ساعدنا في هذا العمل.

.

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... أرجو من الله ان يرحمك

وستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز – رحمه الله.

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الاحباب

أمي الحبيبة

إلى سندي وعضدي رفيق دربي اسأل الله أن يحفظه من كل شر

أخي الغالي

إلى توأم روحي وسر سعادتي وملاكي إلى من أمطرتني بعطفها وحنانها ودعمها

الى زوجتي المستقبلية وإن شاء الله أم أولادي

حبيبتي العزيزة

إلى جميع من شاركني في مشواري: عائلتي وأصدقائي وزملاء الدراسة

شكرا لمن شارك من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

أسامة

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى حبيبة قلبي ومزهرة أيامي، من آمنت بنجاحي وكانت الداعم الأول لتحقيق طموحي، إلى القلب الحنون ورفيقة الدرب المخلصة في حبها وتضحيتها إليك يا أمي.

إلى أبي ذخري وسندي مصدر قوتي و عزتي.

إلى شموع حياتي ورموز الاستقامة والثقة في دربي إخوتي: أسامة، آدم، مهدي.

إلى أمي الثانية السراج المضيء في دربي مذللة صعابي ومشجعتي خالتي شادية.

إلى جدتي الغالية "وناسة" حفظها الله، وإلى كل أفراد عائلتي إلى خالي لطفي وخالي مراد رحمة الله عليهما

إلى الروح البريئة التي فارقت الحياة وقد لامست دراسة الحقوق لكن لم تشأ الأقدار أن تكمل المسار رحم الله روحك الطيبة كنت مثالا للطموح وحب العلم، إليك آية ابنة الخال لم يغادرني طيفك.

إلى كل من قاسمني فرحي وحزني وواساني في أحلك الظروف، إلى كل هؤلاء أهذي هذا العمل.

شيماء.

مقدمة

تعد علاقة الإنسان بالبيئة من أكثر العلاقات تعقيداً وتنوعاً، حيث أنها ليست ثابتة وإنما تتغير مع مرور الزمن وتطور المجتمعات البشرية، فمنذ بداية وجود الإنسان على الأرض اعتمد بشكل رئيسي على الموارد الطبيعية التي توفرها البيئة لتلبية احتياجاته الأساسية مثل الغذاء والمأوى.

ومع التقدم الحضاري وتزايد عدد السكان، ارتفعت حاجات الإنسان وأصبح استغلاله للموارد الطبيعية أكثر كثافة وتعقيداً، هذا التوسع في النشاط البشري أدى إلى ضغوط كبيرة على البيئة، حيث لم تعد الطبيعة قادرة على امتصاص الملوثات بالسرعة الكافية للحفاظ على توازنها الطبيعي، وقد نتج عن ذلك تلوث المياه والهواء والتربة، إضافة إلى فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

ومع زيادة الوعي بأهمية البيئة وما تواجهه من تدهور، بدأت تتعالى الأصوات المنادية بضرورة حمايتها والمحافظة عليها، تم تسليط الضوء على هذه القضايا في المؤتمرات العالمية وركزت عليها الأبحاث العلمية، وأصبحت هدفاً يسعى إليه العلماء والنشطاء والجمعيات وحتى الأنظمة القانونية المحلية والدولية.

هذا الاهتمام المتزايد بحماية البيئة لفت انتباه الدول والمنظمات الدولية والأحزاب السياسية، وأثار اهتمام المنظمات غير الحكومية التي باتت تلعب دوراً كبيراً على الساحة الدولية في هذا الشأن.

النجاح المتزايد لهذه المنظمات أكسبها احترام المجتمع الدولي ودعمه، وجعلها شريكاً هاماً في برامج التنمية والمساعدات الموجهة للدول النامية.

هذه المنظمات، رغم بداياتها البسيطة، أضحت تحتل مكانة هامة نتيجة لنشاطها المكثف في مجالات حقوق الإنسان ثم البيئة، ومن ذلك حقه في العيش في بيئة صحية وخالية من التلوث.

تُساهم هذه المنظمات في مواجهة الحكومات من خلال تقديم تقارير واقعية حول قضايا إنسانية وتنموية عديدة، مما أكسبها ثقة كبيرة لدى هيئة الأمم المتحدة، التي بدأت تشركها في إعداد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجالات حقوق الإنسان، والبيئة خاصة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، والتأثير التكنولوجي على البيئة.

ظهرت المنظمات غير الحكومية في البداية في الدول المتقدمة، لكنها سرعان ما امتد انتشارها إلى الدول النامية بعد إثبات فعاليتها في نشر الوعي البيئي وتنفيذ مبادرات لحماية البيئة وتقليل التلوث. لعبت هذه المنظمات دورًا حيويًا في تحفيز الحكومات والشركات على اتخاذ إجراءات أكثر صرامة تجاه القضايا البيئية وتبني سياسات مستدامة، الاهتمام المتزايد من قبل هذه المنظمات أسهم في تحفيز المجتمعات والحكومات على زيادة التركيز على حماية البيئة، حيث تعمل هذه المنظمات على عدة مستويات تشمل التوعية، وتنفيذ مشاريع بيئية، والضغط على صناع القرار لاتخاذ خطوات فعالة للحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية.

بناء على ما سبق موضوع دراستنا يتعلق بالمنظمات غير الحكومية ودورها في مجال حماية البيئة ومكافحة التهديدات التي تواجهها من خلال الأنشطة والمبادرات التي تعتمدها هذه المنظمات في هذا المجال.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في:

– حيوية موضوع البيئة، وخطورة التهديدات التي تواجه البيئة على حياة ومستقبل الكائن البشري.

– دور المنظمات الدولية غير الحكومية المتميز والمتعاظم في مجال حماية البيئة، مع تكثيف وتنويع وسائل تلك الحماية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

الأسباب الذاتية:

تتمثل أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في:

–اهتمامنا الشخصي بالبيئة وميلنا الخاص لدراسة المواضيع ذات الطابع البيئي.

الأسباب الموضوعية:

-أهمية البيئة لحياة الإنسان المتزامنة مع أهمية الحفاظ عليها لبلوغ مستوى أرقى من العيش.

- تزايد المخاطر البيئية وتهديدها لحياة الكائنات الحية وأولها الإنسان، وتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية لمجابهة هذه التهديدات بأساليب حماية متنوعة للبيئة.

- **أهداف الدراسة:**

بالربط مع ما سبق تبدو أهداف الدراسة فيما يأتي:

-الإحاطة بمفهوم كل من البيئة والمنظمات الدولية غير الحكومية، ودورها في الحفاظ على البيئة والحد من المخاطر التي تهددها.

-الإلمام بالمخاطر البيئية والتحذير منها، والتعرف على سبل مواجهتها والحد منها.

-بعث ثقافة بيئية تكفل حسن تعامل الإنسان مع بيئته بما يضمن مستقبله ومستقبل الأجيال المقبلة على كوكب الأرض خاصة فيما يتعلق بترشيد استهلاك الطاقة والموارد النادرة.

- **المنهج المتبع:**

مسايرة لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك فيما يتعلق باستعراض المفاهيم المتصلة بالبيئة والمنظمات غير الحكومية، وكذا أدوارها المتنوعة في حماية البيئة، كما تم توظيف المنهج التحليلي في مواضع بيان هذه الأدوار وشرحها، دون تجاهل المنهج التاريخي الذي تم استعماله على وجه الخصوص في سرد المحطات التاريخية التي مرت بها المنظمات غير الحكومية قبل أن تتبوأ المكانة التي وصلت لها الآن.

- **الاشكالية:**

لا جدال في أن المنظمات الدولية غير الحكومية لعبت و لا تزال دورا كبيرا ومتميزا في مجال حماية البيئة، ومن ثمة تثور أسئلة عدة حول حقيقة هذا الدور ومدى نجاحه في هذه الحماية.

تأسيسا عليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

فيم يتجلى الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة؟ وهل استطاعت من خلاله فعلا تحقيق هذه الحماية؟

- **خطة الدراسة**

إجابة عن الإشكالية المتقدمة اعتمدنا الخطة الآتية:

الفصل الأول: ماهية كل من البيئة والمنظمات الدولية غير الحكومية.

الفصل الثاني: مظاهر حماية المنظمات الدولية غير الحكومية للبيئة.

الفصل الأول:

ماهية كل من المنظمات غير

الحكومية والبيئة

تمهيد:

لفت موضوع البيئة نظر العالم و نال اهتمامه نتيجة للتغيرات الطارئة على كوكب الأرض والمتمثلة في أضرار تواجه الوسط الذي نعيش فيه، وقد يكون تغير المناخ أحد المظاهر التي تبرز التأثيرات الضارة التي تواجهها البيئة والكائنات الحية، والصحة البشرية على حد سواء، فالتلوث والتصحر إحدى المشاكل التي تعتبر تهديدا للبيئة، وهناك العديد من التأثيرات الضارة الأخرى، ومن خلال ما يعيشه العالم ويعانيه من تحديات بيئية وظهور معالم كوارث حقيقية لذلك بشكل واضح، برزت المنظمات غير الحكومية التي اهتمت بموضوع البيئة في ظل تعاظم المشاكل البيئية المهددة لها كحركات لحمايتها، مع أن المنظمات غير الحكومية قبل ذلك كانت تهتم بمسائل أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية...، وتقدم تطورا في باقي المجالات التي تشغلها مثل: دعم حقوق الإنسان، تقديم المساعدات الإنسانية، تعزيز التعليم والصحة، ودعم التنمية في مختلف المجالات.

وتولت المنظمات غير الحكومية مهام حماية البيئة من خلال اهتمامها بالمشاكل التي تعاني منها البيئة ومحاولة التصدي لمختلف التحديات البيئية التي تواجهها، فأصبحت محط أنظار العالم، وضمنت لنفسها مكانة كبيرة على الصعيد الدولي، وبرز دورها أكثر في مجال حماية البيئة من خلال التصدي لكل عوامل ومظاهر وأنواع التلوث للحفاظ على التوازن البيئي.

وللوقوف على هذا الدور لهذه المنظمات قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية، والمبحث الثاني: ماهية البيئة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية

لقد حظي موضوع المنظمات غير الحكومية باهتمام كبير من خلال الأدوار التي لعبتها على مختلف الأصعدة، فهي تحتل مركزا ممتازا من خلال الموضوعات الواسعة التي تعمل على معالجتها والمتمثلة في مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، بما فيها البيئية، ونظرا للتطور الذي شهدته المنظمات غير الحكومية منذ نشأتها إلى الآن، باتت تعد إحدى القوى الجديدة في النظام الدولي المعاصر حيث تعمل بشكل مستقل عن الحكومات، ويبرز دورها في تحقيق التغيير الإيجابي في المجتمعات. بناء على ذلك قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين: تناولنا في المطلب الأول مفهوم المنظمات غير الحكومية، وتعرضنا في المطلب الثاني إلى نماذج عن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة.

المطلب الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية

يمثل مفهوم المنظمات غير الحكومية في حد ذاته إشكالا نظرا لعدم وجود اتفاق أو إجماع علمي بشأنه، فقد ظهرت هذه المنظمات وتطورت عبر عدة مراحل ومواقف تاريخية، ناهيك عن تميزها بمجموعة من الخصائص والسمات التي تنأى بها عن باقي الفواعل الأخرى.[1]

وللإحاطة بمفهومها تطرقنا في الفرع الأول لنشأة وتطور المنظمات غير الحكومية، وفي الفرع الثاني لتعريفها وخصائصها، وفي الفرع الثالث لطبيعتها.

الفرع الأول: نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية

لقد ظهر أن المنظمات غير الحكومية مرت بتاريخ طويل في تطورها، فهي لم تبرز بين عشية وضحاها، بل مرت بمراحل متميزة عن بعضها البعض، ولا تزال حتى الوقت الحالي تشهد تطورا سريعا ومتلاحقا يعبر في أساسه عن تطور القانون الدولي بوجه عام، تعاقب وتباين هذه المراحل من التطور كفل لها استقلالها وتميزها عن المنظمات الحكومية.[2]

---

[1] مليكة قادري: "**دور المنظمات البيئية غير الحكومية في تفعيل الأمن البيئي: الجزائر نموذجا**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد العربي التبسي– تبسة، الجزائر، المجلد15، العدد 03، 2022، ص115.

[2] عمر سعدالله: "**المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص30.

ويمكن رصد نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية عبر مرحلتين: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية(أولا)، ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ثانيا):

أولا: نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية ما قبل الحرب العالمية الثانية:

إن محاولة تحديد تاريخ دقيق لظهور أو نشأة المنظمات غير الحكومية يبدو أمرا في غاية الصعوبة، وذلك لنقص المعطيات الزمنية أو التاريخية الكافية، مرد ذلك أن الجمعيات الدولية والتي تمثل التسمية القديمة للمنظمات غير الحكومية لم تكن تثر أي اهتمام يذكر بسبب الأوضاع السياسية السائدة آنذاك، أهمها احتكار الدولة لكل الوظائف الداخلية والخارجية، وكذلك رفضها منح التراخيص لمثل هذه المنظمات لممارسة نشاطها.[1]

وهناك اتجاهان في الحقيقة بشأن تاريخ نشأة المنظمات غير الحكومية، يعود بها الأول إلى التاريخ القديم المتمثل في العهد اليوناني والروماني، أما الثاني فيرد نشأتها وتطورها إلى نهاية القرن السابع عشر بعد أن تأكد في الفعل السياسي الغربي وجوب تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني، الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وألا يدع للحكومة إلا القليل منها.[2]

وبرزت هذه المنظمات من أجل خدمة الكائن البشري، حيث بدأت بحركة **سلام الله " Paix de dieu"** التي كانت تسعى لتخفيف آلام السكان من آثار الحروب الإقطاعية في القرون الوسطى، مرورا بالحركات المسيحية **"للشكر"** و **"التلوثيين" " Les trinitaires "** ... وصولا لمنظمة العمل الدولية **1919**...إلخ.[3]

ثانيا: نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية ما بعد الحرب العالمية الثانية:

تبدأ هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الراهن، و قد شهدت تبلورا لمفهوم هذه المنظمات من خلال تكريس ميثاق منظمة الأمم المتحدة للوضعية القانونية لها، وبات الاعتقاد أن هذه

---

[1] عبد الرحمان شواقي: **"دور المنظمات غير الحكومية في إرساء قواعد القانون الدولي للبيئة"**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، 2019-2020، ص21.

[2] عمر سعدالله: مرجع سابق، ص 32.

[3] عبد الهادي عبد الكريم: **"دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة"** مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2013، ص17.

المنظمات هي الملجأ الوحيد لتنفيذ المشاريع الإنسانية في مواجهة عجز الدول وشلل أجهزتها وزيادة دورها على المستوى الإقليمي والدولي، وما يميز هذه المرحلة عدم تلقي المنظمات غير الحكومية أوامر من الحكومة، وإنما تقوم بممارسة نشاطها بشكل مستقل عن أنشطة الحكومة، كما تميزت هذه المنظمات في هذه المرحلة باعتماد تمويلها على اشتراكات الأعضاء والتبرعات التي تكتسبها من خلال الأفراد أو من هيئات رسمية وغير رسمية، مع العلم أن التطور الفعلي لهذه المنظمات لم يبد حتى النصف الثاني من القرن العشرين حيث تجلى في شكل منظمات المجتمع المدني الدولي.[1]

في هذه المرحلة ظهرت العديد من المنظمات غير الحكومية ومن أبرزها منظمة العفو الدولية سنة **1961** التي تعمل على قضايا سجناء الرأي والسجناء السياسيين، ومنظمة السلام الأخضر (**Gp**) التي تهتم بقضايا البيئة ومكافحة التلوث...، ويعبر خوض المنظمات غير الحكومية لمجال البيئة عن كونه من المجالات الحساسة التي ترتبط بحقوق الإنسان، وتجدر الإشارة أن دورها لم يظهر بشكل واضح في هذا الصدد إلا بعد أن توفرت الظروف المناسبة لتكريس الحماية البيئية على الساحة الدولية، نتيجة لزيادة الانتهاكات التي تمس البيئة الطبيعية وما تتعرض له هذه الأخيرة من استنزاف في جميع الدول دون استثناء.[2]

الفرع الثاني: تعريف المنظمات غير الحكومية وخصائصها

رغم تعدد المنظمات غير الحكومية وتنوع نشاطاتها فإنه لا يوجد تعريف موحد لها، مع أن ذلك لم يمنع الكتاب والفقهاء من محاولة إيجاد تعاريف لها من خلال وجهة نظر كل منهم، كما تتميز هذه المنظمات بمجموعة من الخصائص، تجعلها مختلفة عن باقي الفواعل الدولية الأخرى في المجتمع المدني. بناء على ذلك سنتناول أهم التعاريف القانونية والفقهية للمنظمات غير الحكومية (أولا) ونبرز مجموعة من الخصائص التي تميزها (ثانيا).

أولا: تعريف المنظمات غير الحكومية

يمكن في هذا السياق التعرض إلى تعريفها فقها وقانونا:

---

[1] عمر سعد الله: مرجع سابق، ص34-35.

[2] عبد الهادي عبد الكريم: مرجع سابق، ص18.

1- التعريف الفقهي للمنظمات غير الحكومية

عرف الباحث "مارسيل ميرل" على صعيد التعريفات الغربية المنظمات غير الحكومية بأنها: "تمثل تجمعا أو رابطة أو حركة تشكلت على نحو قابل للاستمرار من قبل أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة وذلك بهدف تحقيق أغراض غير ربحية".

أما الدكتور عمر سعد الله فقد عرفها بأنها: "كيانات قانونية جديدة مستقلة، تتمتع بوضع تنظيم دولي للنشاطات، كما تنشأ من خلال الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من أجل توفير الاحتياجات التي لا تفي بها السوق أو القطاع العام أو الدولة أو المجتمع الدولي، فهي هيئات قانونية ذات طابع دولي أعضاؤها مواطنون أو اتحاد مواطنين في بلد أو أكثر يعملون للقيام بنشاطات جماعية توفر احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه".[1]

2- التعريف القانوني للمنظمات غير الحكومية

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الدولي المؤسساتي المنظمات غير الحكومية كما يلي: "كل منظمة لم تنشأ باتفاق بين حكومات تمثل منظمة غير حكومية، ويجمع هذا التصنيف المنظمات التي يتم قبول أعضاء تسميهم حكوماتهم فيها بشرط ألا تتدخل في حرية التعبير التي تمارسها المنظمة ".[2]

وعلى صعيد التشريعات الداخلية عرفها القانون الفرنسي بأنها: " عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الأشخاص يقومون بالمشاركة بشكل دائم من أجل تقديم أهداف مشتركة غير تحقيق الربح أي غير ربحية".

أما المشرع الجزائري فذهب لاعتبار حق تأسيس الجمعيات من أحد الحقوق المعترف بها دستوريا حيث تعرف الجمعية في القانون الجزائري بأنها: "تجمع أشخاص طبيعية أو معنوية على أساس تعاقدي لمدة

[1] عمر سعد الله: مرجع سابق، ص16.

[2] السعيد برابح: **"دور المنظمات غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان"** مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص19.

محددة أو غير محددة ويشتركون من خلال معارفهم ووسائلهم لتحقيق غرض غير مربح لترقية الأنشطة وتشجيعها لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والبيئي...إلخ".[1]

وبهذا يمتد تعريف المشرع الجزائري إلى المنظمات غير الحكومية ويشملها باعتبارها في نهاية المطاف جمعيات تنشط تحت القوانين الداخلية للدول.

ثانيا: خصائص المنظمات غير الحكومية

تميز المنظمات غير الحكومية خصائص معينة يتمثل أبرزها في:

1- المبادرة الخاصة:

تعمل المنظمات غير الحكومية في إطار المبادرات الخاصة، وهذا ما يضمن استقلاليتها داخليا وخارجيا فهذه المنظمات تضم مجموعة أشخاص لا يتلقون أية أوامر سواء من الحكومة أو المنظمة الدولية إلا في بعض الحالات الاستثنائية، وتبقى القاعدة العامة أن المنظمات غير الحكومية في أساسها لا تتلقى أي نوع من التوجيه من أي سلطات محلية أو دولية.[2]

2- غير حكومية:

معنى ذلك أن المنظمات غير الحكومية لا تكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة، رغم أنه يمكنها الحصول على المساعدات من الحكومة مالية كانت أو فنية، وتشفع هذه الصفة للمنظمات غير الحكومية في التمييز بينها وبين المنظمات الحكومية التي تعمل في نفس مجالاتها، كما تمكنها هذه الصفة من ممارسة نشاطها بشكل مستقل عن الأنشطة الحكومية دون أوامر من الحكومة.[3]

3- التطوعية:

---

[1] مصعب حسين: "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس (2011-2016)**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017، ص21.

[2] هيبة نامر: "**دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية: نموذج منظمة السلام الأخضر**"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2012-2013، ص23.

[3] عمر سعد الله: مرجع سابق، ص24.

مؤدى هذه الخاصية أن المنظمات غير الحكومية لا تهدف لتحقيق الربح ولا تعمل على تعزيز قدرتها المالية، بل كل ما تجنيه من عوائد من خلال نشاطها تستخدمه من أجل تحقيق أهدافها.[1]

4- اختلاف البنية الشبكية:

يقصد بهذه الخاصية أن من بين مميزات المنظمات غير الحكومية عن كل من الدول والشركات هو الارتباط بشبكة **Network** كصيغة من التفاعلات والعلاقات التي تدعم هذه المنظمة، كما توفر مسارات في ظل تنامي مستويات الحوكمة العالمية والتي تعتمد على ارتباطات مختلفة لمستويات متنوعة محلية ودولية وعالمية، يمكن إبراز هذه الارتباطات بعلاقة المنظمات غير الحكومية على غرار منظمة الأمم المتحدة.[2]

5- الاستمرارية والديمومة:

تتميز المنظمات غير الحكومية بطابع الديمومة، فهي تملك إدارة ومقرا يمكنانها من ممارسه نشاطاتها بطريقه منتظمة وبصفة دائمة، فالمنظمات غير الحكومية منظمات دائمة وليست مؤقتة، فهي لا تنشأ لظرف معين وتزول بزواله.[3]

6- الطابع الدولي:

تتميز المنظمات غير الحكومية بالطابع الدولي في هيكلها ونطاق نشاطها، حيث يمتد نشاطها إلى كل مكان ليشمل العالم كله، يبدو الطابع الدولي لها من جهة أخرى في ارتباطها بالقانون الدولي الذي يكرس نظاما قانونيا أساسه حرية الأفراد في تكوين المنظمات وحق كل فرد في المشاركة فيها بطريقه متكافئة دون أي قيد ومن أي موقع كان.[4]

---

[1] شنوف بدر: محاضرات في مقياس المنظمات غير الحكومية والبيئة، جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص6.

[2] يحي دحدوح: **"دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة البيئة العالمية"** مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015-2016، ص14.

[3] شريف شريفي: **"المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر"**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007-2008، ص11.

[4] عمر سعد الله: مرجع سابق، ص28-29.

الفرع الثالث: طبيعة المنظمات غير الحكومية

تتفق معظم النظم القانونية على أن الطبيعة القانونية للمنظمات غير الحكومية تتجلى في الشخصية القانونية، هذه الفكرة التي بدأت في القانون الخاص ثم انتقلت إلى القانون العام، ثم اقتحمت القانون الدولي العام فتناولت أشخاصه (الدول والمنظمات الدولية)، وتعبر هذه الفكرة على أحقية اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، بالإضافة لإمكانية تولي التصرفات القانونية ورفع الدعاوي أمام القضاء.[1]

بالربط مع ما تقدم ولاستجلاء طبيعة هذه المنظمات يتعين علينا التعرض لتصنيفها (أولا)، وللأساس القانوني لها (ثانيا).

أولا: تصنيف المنظمات غير الحكومية

تصنف المنظمات غير الحكومية إلى عدة أنواع بناء على مجموعة من المعايير المختلفة ، فيمكن تصنيف هذه المنظمات مثلا بناء على المعيار الجغرافي، أو المعيار الوظيفي أو غيرها من المعايير الأخرى كالمعيار الديني أو الثقافي، أو معيار العضوية، و سنكتفي بأهم معيارين و هما:

1- المعيار الجغرافي

يتعلق هذا المعيار بالتوزيع الجغرافي، حيث نجد منظمات غير حكومية قد تكون شبكات رسمية من خلال نشاطها على المستوى العالمي بعضوية مفتوحة لكل دول العالم، وتملك مجلس إدارة أي هيكلا يقوم بتمثيل كل مناطق العالم فيها، ونجد أيضا منظمات قارية تشمل فقط قارة واحدة من خلال نشاطها فيها وتمثيلها على مستواها، كما أن معيار التوزيع الجغرافي يمكنه أن ينحصر في منطقة محددة (الدول العربية) أو مجموعة دول متجاورة كدول المغرب العربي.[2]

2- المعيار الوظيفي:

يتم تصنيف المنظمات غير الحكومية حسب المعيار الوظيفي إلى منظمات ذات اهتمام بشؤون البيئة، ومنظمات غير حكومية للتنمية والاقتصاد تهتم بإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية والأفراد

---

[1] شعشوع قويدر: "**دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي**" أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص35.

[2] أماني قنديل: "**الموسوعة العربية للمجتمع المدني**" الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، 2008، ص134.

وتقدم لهم المساعدة لتخطي الظروف الاقتصادية، ونجد منظمات أخرى تقوم بأعمال الإغاثة وخاصة في حالات الطوارئ مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهناك منظمات غير حكومية دفاعية، تنموية خدمية، خيرية، تربوية، كما يمكن أن نقوم بالتمييز بين المنظمات التي تقوم بالعمل لأجل تغيير الوضع القائم وأخرى تهدف الى مساعدة الناس على التكيف مع الوضع القائم، و يمكن أن تجمع المنظمة غير الحكومية بين كل من النشاط الخيري والتنموي والخدمي والتربوي.[1]

ثانيا: الأساس القانوني للمنظمات غير الحكومية

لا يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تباشر نشاطها خارج الأطر القانونية الضابطة لهذا النشاط و المؤطرة له، و في هذا السياق تستند هذه المنظمات إلى نصوص قانونية تضفي عليها و على نشاطها الشرعية اللازمة و تعد الأساس القانوني لها، بذلك يمكن أن يكون هذا الأساس القانوني ذا بعد دولي أو وطني.[2]

1- الأساس القانوني الدولي:

يتمثل الأساس القانوني الدولي للمنظمات الدولية غير الحكومية في المواثيق العالمية والإقليمية ذات الصلة.

أ/ الوثائق العالمية:

أبرز هذه الوثائق يتمثل فيما يلي:

-ميثاق الأمم المتحدة 1945:

ينبثق الأساس القانوني للمنظمات غير الحكومية من ميثاق الأمم المتحدة و تحديدا المادة 71 منه التي نصت على أنه: "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه..." فمنذ ظهور الأمم المتحدة أبدت اهتماما اتجاه هذه المنظمات من خلال ميثاقها الذي وضع اللبنة الاولى لها عن طريق الاعتراف بمشاركتها فيما يخص

[1] مصعب شنين: مرجع سابق، ص26.

[2] وافي حاجة: "**جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة: منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة نموذجا**" مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2013-2014، ص66.

المنظمة من مسائل، ويعد اعتراف ميثاق الأمم المتحدة بالمنظمات غير الحكومية حدثا فاصلا على صعيد المساهمة في تطور المجتمع والقانون الدوليين.[1]

-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948

تجد المنظمات الدولية غير الحكومية أساسها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال المادة 1/20 منه التي أقرت حق الأفراد في تكوين جمعيات (ذات طابع وطني أو دولي) في إشارة إلى هذه المنظمات بنصها على أن: "لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية...".[2]

-العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

على مستوى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تجد المنظمات الدولية غير الحكومية أساسها القانوني و على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 1/22 التي تنص على أن: "لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات و الانضمام إليها من أجل حماية مصالحه." [3]

ب/ الوثائق الإقليمية

من أهم الوثائق التي جاء فيها النص على المنظمات الدولية غير الحكومية وإن بشكل ضمني نذكر:

-الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان 1950:

تستمد المنظمات الدولية غير الحكومية أساسها في هذه الاتفاقية من خلال المادة 1/11 منها التي نصت على: "لكل إنسان الحق في حرية الاجتماعات السلمية، وحرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق الاشتراك في الاتحادات التجارية لحماية مصالحه".[4]

-الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان 1969:

---

[1] بلباي إكرام: **"واقع المنظمات الدولية غير الحكومية بين التبعية والخصوصية"** أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدس بلعباس، الجزائر، 2017-2018، ص68.

[2] عمر سعد الله: مرجع سابق، ص63.

[3] بلباي إكرام: مرجع سابق، ص69.

[4] بلباي إكرام: مرجع سابق، ص71.

أكدت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان على حماية واسعة لحريه التجمع وتكوين الجمعيات في إشارة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية، وذلك من خلال المادة 1/16 منها التي نصت على أن: "لكل شخص حق التجمع وتكوين جمعيات مع آخرين بحرية لغايات إيديولوجية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو عمالية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو سواها" .[1]

-الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

منح الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الدعم لتأسيس المنظمات غير الحكومية على المستوى الإفريقي، كونه أقر حرية إنشاء جمعيات طوعية من خلال المادة 1/10 منه التي نصت أنه: "يحق لكل إنسان أن يكون و بحرية جمعيات مع آخرين شريطة أن يلتزم بالأحكام التي حددها القانون."

2- الأساس القانوني الوطني:

يتطلب تأسيس المنظمات غير الحكومية وجود نصوص وطنية تسمح بذلك، و بناء عليه سنتطرق لهذه النصوص من وجهة نظر المشرع الجزائري.

أ/ الدستور

تساهم النصوص الدستورية في دعم شرعية تأسيس المنظمات غير الحكومية، و قد دعت معظم دساتير العالم إلى حرية التجمع وتكوين هذه المنظمات في صيغ مختلفة، مع أنها تذكر هذا الحق مع تقييده بحرية التجمع "لأغراض مشروعة" أو بشرط ينص على ممارسة هذه الحرية "وفقا للقانون".[2]

ولم يشذ الدستور الجزائري عن النهج المعمول به في هذا الصدد، فنص التعديل الدستوري لعام 2020 في المادة 53 على أن: " حق إنشاء الجمعيات مضمون ويمارس بمجرد التصريح به. تشجع الدولة الجمعيات ذات المنفعة العامة...".[3]

ب/ القوانين

[1] شعشوع قويدر: مرجع سابق، ص ص52، 53.

[2] عمر سعد الله: مرجع سابق، ص70.

[3] مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 2020/12/30 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، جريدة رسمية، عدد 82، صادرة بتاريخ 2020/12/30.

تستمد المنظمات غير الحكومية فضلا عن الدساتير أساسها القانوني من التشريعات الوطنية في كل دولة.[1]

وهي اساسا تلك القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية أو حتى السلطة التنفيذية، حيث خولت الدساتير الجزائرية المتعاقبة رئيس الجمهورية صلاحية التشريع بأوامر أو بمراسيم رئاسية، ومنه يمكن القول أن تأسيس المنظمات غير الحكومية التي تتخذ تسمية جمعيات في أغلب التشريعات الداخلية قد يكون عن طريق قوانين خاصة عامة على نحو ما هو معمول به في الجزائر، حيث تخضع مثل هذه المنظمات فيها إلى قانون الجمعيات.[2]

المطلب الثاني: نماذج عن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة

أصبحت المنظمات غير الحكومية تنافس الدول في بعض الوظائف، حيث أثبتت جدارتها في الميدان ونالت الاعتراف الكامل من كافة فعاليات المجتمع الدولي الأخرى، فلم يكن أمام الدول والمنظمات الدولية الحكومية إلا أن تقبل هذا الشريك الجديد و تنسق معه، هذا ما أدى إلى تزايد أعداد المنظمات غير الحكومية وتعاظم دورها على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، و توسع نشاطها و كثافة حضورها على الصعيد العالمي، هذا ما يدفعنا إلى تسليط الضوء على بعض هذه المنظمات و التي ساهمت بشكل فعال في المجال البيئي.

حيث سنتعرف على منظمة السلام الأخضر (فرع أول)، والصندوق العالمي للطبيعة (فرع ثان)، ومنظمة أصدقاء الأرض (فرع ثالث).

الفرع الأول: منظمة السلام الأخضر

تعتبر منظمة السلام الأخضر من المنظمات البيئية الرائدة في العالم، إذ تملك تجربة فريدة من نوعها في مجال البيئة، وفي هذا السياق سنعرف المنظمة ونشأتها (أولا)، ثم نستعرض نشاطها في المجال البيئي (ثانيا).

---

[1] أرزاق توهامي: **"دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة من تأثير التكنولوجيا الحديثة (تكنولوجيا النانو)"**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2019-2020، ص20.

[2] شعشوع قويدر: مرجع سابق، ص58.

أولا: تعريفها ونشأتها

ونتناول كل عنصر على حدى:

1- تعريفها:

منظمة السلام الأخضر أو ما تعرف بالإنجليزية ب(**Green peace**)، هي منظمة عالمية مستقلة يتواجد مقرها ب**أمستردام**، تعمل على تسليط الأضواء على المشاكل البيئية العالمية، وحث صانعي القرار على اعتماد حلول جوهرية من أجل ضمان مستقبل أخضر لعالم يعمه السلام.[1]

وتعرف منظمة السلام الأخضر طبقا لخصائصها وتمثيلها الدولي الواسع بأنها منظمة بيئية عالمية لا تسعى للربح ممثلة في 44 دولة عبر أوروبا وآسيا وإفريقيا والأمريكيتين، وقد عرفت نفسها بأنها منظمة دولية لا تبتغي الربح، تعمل على تغيير الرأي العام والأنماط المعيشية نحو ممارسات تحافظ على البيئة وتنشر السلام.[2]

2- نشأة منظمة السلام الأخضر

تعود نشأة المنظمة وبداية نشاطها إلى عام **1971**، عندما قام مجموعة من الناشطين من شمال أمريكا بالإبحار إلى جزيرة أمشيتكا بألاسكا، للاعتراض على التجارب النووية التي كانت تقوم بها الحكومة الأمريكية آنذاك في الجزيرة التي تزخر بالكائنات النادرة والمهددة بالانقراض، وهؤلاء الناشطون هم المؤسسون الأوائل لمنظمة السلام الأخضر، التي تطورت على مر السنين لتضم اليوم أكثر من ثلاثة ملايين من الأعضاء، كما أصبحت تمتلك العديد من المكاتب الإقليمية، الموزعة على ما يزيد عن أربعين دولة في مختلف أنحاء العالم.[3]

وعليه يمكن القول أن منظمة السلام الأخضر أنشئت رسميا في فانكوفر بكندا عام **1971** مقرها بأمستردام منذ **1979** ولها **26**مكتبا وطنيا وإقليميا في جميع أنحاء العالم، وتطورت تسميتها من تسمية

---

[1] ناديا سعيد: "**دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة**"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2016، ص473.

[2] بلعسل بنت بني ياسمين، عمروش الحسين: "**دور منظمة السلام الأخضر في تفعيل المواطنة البيئية**"، مجلة صوت القانون، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المجلد08، عدد خاص،2022، ص357.

[3] ناديا سعيد: مرجع سابق، ص473.

لمجموعة مواطنين إلى تسمية "**غرين بيس**" وهو الاسم الذي صاغه العضو "بيلدارين" ليوحد حركة السلام والبيئة معا.[1]

ثانيا: نشاطها في مجال البيئة

تركز منظمة السلام الأخضر اهتمامها على القضايا الكبرى التي تتعلق بالبيئة، والتي تشكل تحديات عالمية تهدد كوكب الأرض ومن قبيل ذلك تغير المناخ، استنزاف الطاقة، التلوث النووي، التلوث البيولوجي...إلخ، وتصبو لإيجاد حلول عالمية لهذه التهديدات و غيرها، خاصة وأن التلوث لا يعرف حدودا.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة تنشط في أربع مجالات رئيسية، حيث تشكل محاربة التلوث النووي ووضع حد للأنشطة النووية، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض في المحيطات أولى اهتماماتها، لتوسع بعد ذلك من دائرة نشاطها لتشمل إضافة إلى ما سبق ذكره، السعي للتقليل من استخدام المواد السامة وما ينتج عنها من نفايات والتحكم في حركتها عبر الحدود، كما امتد اهتمامها أيضا إلى مشكلة التغير المناخي وحماية البيئة الجوية من التلوث، إضافة إلى العمل على تطوير استخدام الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة.[2]

حيث بذلت منظمة السلام الأخضر جهودا جبارة في مجال حماية البيئة، وكانت أولى هذه الجهود الوقوف في وجه تجارب الولايات المتحدة الأمريكية النووية في عام **1971** في جزيرة أمشيتكا قرب شواطئ ولاية ألاسكا.

ورغم جهود المنظمة المضنية لم تستطع منع إجراء التجارب النووية، لكن ما حصل في ذلك التاريخ وبعد التغطية الإعلامية الواسعة للموضوع دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيف تلك التجارب النووية واعتبار الجزيرة محمية طبيعية للطيور المهاجرة.

وفي عام **1985** عندما قامت فرنسا بإجراء تجارب نووية في مناطق جنوب المحيط الهادئ الجنوبي تصدى لهذه التجارب عدد من أعضاء منظمة السلام الأخضر، لتقوم فرنسا نهاية المطاف بإنهائها، كما

[1] بلعسل بنت بني ياسمين، عمروش الحسين: مرجع سابق، ص358.

[2] ناديا سعيد: مرجع سابق، ص475-476.

بذلت المنظمة جهودا مضنية في منع صيد الحيتان وإنشاء محمية خاصة بهم في الحيط المتجمد الجنوبي عام **1994**[1]، وهناك العديد من الجهود المبذولة من طرف المنظمة في حماية البيئة وممارسة الضغوط على الدول لهذا الغرض، وتنظيم حملات واسعة لكسب الرأي العام العالمي حولها.

الفرع الثاني: الإتحاد العالمي لحماية الطبيعة

يعتبر الإتحاد العالمي لحماية الطبيعة من المنظمات ذات الأهمية التي تمكنت من حماية البيئة عبر المساعدة الفعلية التي تقوم بتقديمها في هذا المجال، حيث سنتعرف في هذا الفرع على هذه المنظمة بدءا بتعريف الإتحاد العالمي لحماية الطبيعة (أولا) ثم نشاطه في مجال البيئة (ثانيا).

أولا: تعريفه

الإتحاد العالمي لحماية الطبيعة المعروف بالاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، هو منظمة عالمية رائدة في مجال الحماية البيئية وصون الطبيعة، تأسست في **1948** وتضم في عضويتها أكثر من **1400** منظمة حكومية وغير حكومية، ويهدف الإتحاد إلى التأثير على الحكومات والمجتمعات والمشاريع العالمية لتتبنى سياسات واستراتيجيات تحافظ على التنوع البيولوجي وتدعم التنمية المستدامة.[2] يضم الإتحاد في عضويته أكثر من **450** عضوا من المنظمات الموجودة في أكثر من **1000** بلد، وتضم لجانه الست أكثر من **800** خبير في مجالات البيئة بصفة عامة، كذلك تشمل عضوية الإتحاد **90** دولة وحوالي **814** مؤسسة غير ربحية، بالإضافة إلى مؤسسات دولية.[3]

ثانيا: نشاطه في مجال البيئة:

يعمل الإتحاد العالمي لحماية الطبيعة على تقدير حالة الموارد البحرية الحية المتجددة وتطورها، كما يعمل على تشجيع ووضع مقاييس لحفظ هذه الثروات البحرية من الاستغلال العشوائي واستقرار الأرصدة البحرية، وبالإضافة إلى ذلك يعمل على التعبئة الدولية حول المشاكل البيئية التي تتعرض لها

---

[1] جاسم محمد علي جاسم: **"دور منظمة السلام الأخضر غير الحكومية في حماية البيئة وتطوير القانون الدولي البيئي"** مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة العراقية، المجلد19، العدد80، ديسمبر 2022، ص ص257-258.

[2] شعشوع قويدر: مرجع سابق، ص330.

[3] عبد الرحمان شواقي: مرجع سابق، ص ص139-140.

الأوساط البيئية الحية، بإشعار الدول الأعضاء ومختلف الشبكات الدولية التي تعمل بالتنسيق معها بخطورة استنفاذ الموارد الحية بفعل التلوث.[1]

ويؤدي الإتحاد أيضا دورا استشاريا للدول ولمختلف المؤسسات الدولية في المسائل المرتبطة بحماية الأوساط الطبيعية، كما قام منذ سنة **1980** بطبع قائمة باسم **"القائمة الحمراء"**، والتي تضمنت كل الأحياء الطبيعية البحرية المعرضة للانقراض أو المهددة بمخاطره.

كما لعب أيضا دورا أساسيا في صياغة عدد من الاتفاقيات والمواثيق المكرسة للحفاظ على الطبيعة وحمايتها، من أهمها الميثاق العالمي للطبيعة الذي أعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر **1982**.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط أجهزة الإتحاد العالمي لحماية الطبيعة ينحصر خصوصا في الاهتمام بالقضايا البيئية العالمية، كتلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والطاقة، والاقتصاد الأخضر، والتلوث بمختلف أشكاله، وذلك من خلال برامج بيئية موسعة يتبناها الإتحاد كل أربعة سنوات، إذ غطى على سبيل المثال أحد برامج عمله الفترة الممتدة من عام **2009** إلى عام **2012**، هذا وقد تم في شهر سبتمبر من عام **2012**، المصادقة على برنامج عمل جديد بدأ سريانه في أوائل سنة **2013**، و استمر لغاية **2016**، وتعد هذه البرامج بمثابة إطار عام لتنفيذ أهداف الإتحاد في مجال حماية البيئة.[3]

الفرع الثالث: منظمة أصدقاء الأرض

سنعالج هذه المنظمة البيئية من خلال تعريفها ونشأتها (أولا) ونشاطها في مجال البيئة (ثانيا).

أولا: تعريفها ونشأتها:

وسنتناول تباعا تعريفها ثم نشأتها:

1- تعريفها

[1] مغزي حب الله خالد: **"حماية البيئة البحرية من التلوث في القانون الدولي"** مذكرة ماستر، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019-2020، ص35.

[2] المرجع نفسه، ص35.

[3] ناديا سعيد: مرجع سابق، ص491.

تعرف منظمة أصدقاء الأرض بأنها شبكة عالمية لمنظمات بيئية حيث تأسست عام **1969**، وتعتبر من أكبر الشبكات البيئية التي تعمل على حل المشاكل البيئية، كما تقوم هذه المنظمة على تركيبة هرمية من الأعلى إلى الأسفل متشكلة من منظمات محلية صغيرة، تملك مكتبا رئيسيا في أمستردام يؤمن الدعم للشبكة وحملاتها البيئية.[1]

2- نشأتها

نشأت منظمة أصدقاء الأرض عام **1969** ويطلق عليها شبكة أصدقاء الأرض العالمية، تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم تشكيلها في البداية كمنظمة دولية وفي بداية الثمانينات أصبحت لدى الشبكة منظمات تابعة لها في **25** دولة وأخذت في التزايد لتصل إلى **54** دولة عام **1996**، وقد ظهرت أصدقاء الأرض العالمية على يد الناشط البيئي الأمريكي "**ديفيد براور**" المدير التنفيذي الأول لنادي **سير** (**Cirra club**)، الذي عمل على إقامة العديد من الحملات لتأسيس منظمة ذات أهداف سياسية تهتم بالقضايا البيئية الكبرى، واكتسبت المنظمة نتيجة ذلك مكانة عالمية واسعة، حيث انضم إليها مندوبون وممثلون من مختلف الدول الأوروبية.[2]

ثانيا: نشاطها في مجال البيئة

ساهمت منظمة أصدقاء الأرض بشكل كبير في ترقية الوعي بخطورة شركة (**مونسانتو**) في ولاية ميسوري بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للمحاصيل المعدلة وراثيا، وأوضحت منظمة أصدقاء الأرض مدى خطورة هذه الشركة، نتيجة تسببها المباشر في أضرار صحية و بيئية كبيرة. كما تركز حملات منظمة أصدقاء الأرض الدولية الدعائية أيضا على مواجهة الشركات للحد من ارتفاع نسبة الكربون، خاصة أن هاته الشركات تدمر النظم الإيكولوجية للغابات.

وتعمل منظمة أصدقاء الأرض على إنهاء السياسات التي تشجع الوقود الحيوي الذي يلوث الهواء والمياه ويزعزع استقرار المناخ.

---

[1] نزيهة وهابي: " **الإعلام ودوره في تشكيل الوعي البيئي، نظرة شاملة حول جدلية العلاقة والتأثير**" مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد05، جوان 2016، ص5.

[2] عبد الحق بن جديد: "**دور شبكة المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية**"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، الجزائر، 2016-2017، ص111.

كما تركز المنظمة على الحد من المخاطر التي يتعرض لها الناس والبيئة من خلال دعم الجهود الرامية لإغلاق المفاعلات النووية ومحاربة مقترحات تصميمها.[1]

وهناك العديد من إنجازات ونشاطات منظمة أصدقاء الأرض في مجال حماية البيئة، لا يمكن حصرها والإحاطة بها.

[1] عبد الحق زغدار، وفاء العمري: "**المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة باتنة01، العدد17، جانفي2018، ص ص193-194.

المبحث الثاني: ماهية البيئة

يطلق مصطلح البيئة (Environnement) على الوسط أو المجال الحيوي الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان وباقي الكائنات الحية المتنوعة سواء النباتية أو الحيوانية، والتي تتكون من عدة مكونات وعناصر تركيبية كالهواء، الماء، والتربة، التي تؤثر وتتأثر بما حولها.

ومع التطور والنجاح الذي حققه الإنسان مع مر العصور حتى عصرنا الحالي فقد كان ذلك على حساب البيئة، حيث أدى الاستنزاف الجائر للموارد البيئية إلى تدهور النظم البيئية وإحداث تغييرات في التوازن البيئي، وقد خلقت هذه التغييرات عدة مشاكل تهدد أمن وسلامة الإنسان وباقي الكائنات الحية.

بناء على ما سبق سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: نتناول فيه مفهوم البيئة، والمطلب الثاني: نعالج فيه أهم المشاكل المهددة للبيئة.

المطلب الأول: مفهوم البيئة

اختلفت التعريفات في تحديد ماهية البيئة باختلاف المنظورات والمواضيع التي تم تناولها فيها، ولذلك فإن المفهوم الدقيق والضيق لمصطلح البيئة ما يزال غير محدد بعد نظرا لاختلاف التعريفات المعالجة لمفهوم البيئة وبعض من مكوناتها.[1]

الفرع الأول: تعريف البيئة

سنتطرق في هذا الفرع إلى تعريف البيئة من الناحية اللغوية، وإلى كل من التعريف الفقهي والقانوني لها.

أولا: التعريف اللغوي للبيئة

سنتناول تعريف البيئة في اللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنجليزية.

1- تعريف البيئة في اللغة العربية

[1] صباح العشاوي:"**المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**"، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة -الجزائر، 2010، ص8-9.

استخدمت كلمة "بيئة" في اللغة العربية منذ القديم، وهي اسم مشتق من الفعل الماضي "باء" وقد استخدم هذا الفعل في أكثر من معنى، لكن أشهر هذه المعاني هو ما كان في أصله اللغوي يرجع الى الفعل "باء" ومضارعه "يتبوأ". وقد جاء في معاجم اللغة العربية أنها تعني المكان أو المحيط المستقر فيه والذي يعيش فيه الكائن الحي،[1] ويرجع الأصل اللغوي لكلمة البيئة الى الفعل "بوأ"، ويقال "تبوأ" أي حل ونزل وأقام، والاسم من هذا الفعل هو البيئة.[2]

كما ورد في القران الكريم في قوله تعالى: «والذين تبوؤا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم»،[3] أي بمعنى حلوا أو نزلوا أو أقاموا.

وكذلك في قوله تعالى في سورة يوسف الآية –56: «وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نطيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين»، أن ينزل من بلادها حيث يشاء.[4]

2– تعريف البيئة في اللغة الفرنسية :L'environnement

لفظ البيئة من الألفاظ الجديدة في اللغة الفرنسية، وقد أدخله معجم اللغة الفرنسية le grand Larousseضمن مفرداته عام 1972 ليعبر عن مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية التي تلزم لحياة الإنسان.[5]

وردت في معجم petit Larousse بمعنى environnement

L'ensemble des élément ،Chimique, physiques ، Ou entourent. UN artificiel, Qui être humain, animal, Végétal ou UN espèce.

[1] بوسالم زينة:" **البيئة ومشكلاتها: قراءة سسيولوجية في المفهوم والأسباب**"، مجلة الرواق، العدد الثالث، جامعة قسنطينة 2_ الجزائر، 2016، ص 58.

[2] صباح العشاوي، مرجع سابق، ص 9.

[3] سورة الحشر، الآية رقم 9.

[4] سورة يوسف – الآية 56.

[5] صباح العشاوي، مرجع سابق، ص11.

وتعني مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط أو المكان من هواء وماء وأرض كذلك الكائنات الأخرى المحيطة بالإنسان الترجمة غير دقيقة حيث لم تحتوي على الظروف الاصطناعية كما ورد ذلك في النص الفرنسي.[1]

3- تعريف البيئة في اللغة الإنجليزية: The Environnement

هي لفظ دال على الأشياء المحيطة والمؤثرة في نمو وتطور الحياة، ويستخدم للتعبير عن حالة الأرض والهواء والتربة والحيوان والنبات، والظروف الطبيعية أو البيئة الاجتماعية والسياسية.[2]

ويعرف اصطلاح القانون البيئي في اللغة الإنجليزية باسم Environnemental Law ويقصد به القانون الذي يعني أو يختص بالبيئة بهدف المحافظة عليها وحمايتها، ووفقا للمفهوم الحديث أو المعاصر فإن القانون البيئي لا يقتصر فقط على البيئة الطبيعية، مثل الخصائص الطبيعية للأرض والهواء والماء، وإنما يشمل كذلك البيئة البشرية مثل الأوضاع الصحية والاجتماعية.[3]

ثانيا: التعريف الفقهي

كثرت التعاريف الفقهية للبيئة انطلاقا من مؤتمر "ستوكهولم" إلى مؤتمر التنمية المستدامة في "جوهانسبورغ" حيث عرفها عدنان موسى بأنها: الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته.[4]

كما ذهب الفقيه جون مارك لافياي (jean Marc la Vielle) إلى أن البيئة في معناها الواسع تشمل مختلف العناصر الكائنة في المحيط الحيوي، والنظام الإيكولوجي، أي النظام الذي يتعايش فيه جميع الأحياء، علاوة على الغلاف الجوي وما يتبعه من هواء وغازات .... إلخ.[5]

---

[1] محمد بودور:" **مفهوم البيئة وأنواعها في التشريع الجزائري**"، مجلة السياسة العالمية، جامعة محمد بوقرة- بومرداس الجزائر، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر2022، ص22.

[2] صباح العشاوي:" **مفاهيم ومصطلحات بيئية**"، مجلة الصوتيات، جامعة البليدة 2- الجزائر، المجلد 15، العدد 2، ديسمبر 2019، ص209.

[3] المرجع نفسه، ص209.

[4] صباح العشاوي: "**المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**"، مرجع سابق، ص13.

[5] محمد بودور، مرجع سابق، ص541.

كما ذهب الفقيه كيس (Kiss) إلى القول بأن البيئة لا تقتصر على العناصر الطبيعية والصناعية بل إنها تشمل كذلك مواقع التراث الثقافي والطبيعي، حيث أن هذه المواقع تعبر عن قيمة تاريخية وجمالية نادرة وبالتالي تعتبر ضمن التراث المشترك للإنسانية مثل الآثار والمتاحف والطيور النادرة..... إلخ.[1]

وقد تعددت تعاريف الفقهاء لمفهوم البيئة حسب المواضيع التي تناولتها فيها، رغم ذلك فقد اشتركت في العديد من النواحي والجوانب، حيث اجتمعت على أن البيئة: هي الوسط أو المجال أو الحيز الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان وباقي الكائنات الحية، الذي يؤثر ويتأثر بما حوله.

ثالثا: التعريف القانوني

إن غالبية التشريعات البيئية لم تهتم بالمعنى اللغوي أو القانوني للبيئة وتوجد بعض التشريعات التي تستعمل مصطلح حماية البيئة دون تحديد مدلولها؛ وما تشتمل عليه من عناصر،[2] رغم ذلك فقد عرفت في ظل التقسيمات الدولية والتشريعات في الأنظمة المقارنة بمدلولها الواسع.

وقد عرفت بمؤتمر منظمة الأمم المتحدة الدولي لحماية البيئة المنعقد بستوكهولم في 1972 بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته ".[3]

كما عرفها المشرع الجزائري في القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في المادة 04 من الفقرة 7 على أنها:

"تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية ".[4]

---

[2] محمد بودور : مرجع سابق، ص541.

[2] المرجع نفسه، ص542.

[3] عرابي نصيرة:" **الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة مولاي الطاهر-سعيدة، 2018-2019، ص16.

[4] قانون رقم 10/03، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر في 19جويلية 2003 المؤرخ في 20 جويلية 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، ص10.

بهذا يكون المشرع الجزائري انتهج منهج المشرع الفرنسي والذي عرفها في نص المادة الأولى من قانون حماية الطبيعة على أنها: " مجموعة من العناصر الطبيعية والفصائل الحيوانية والنباتية، والهواء والأرض والثروة المنجمية والمظاهر الطبيعية المختلفة."[1]

وقد عرفها المشرع المصري في المادة الأولى من قانون البيئة لسنة 1994 بأنها: " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية، وما يحتويه من موارد، وما يحيط به من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت".[2]

الفرع الثاني: مكونات البيئة

من خلال ما تقدم من معلومات، يتضح أن مكونات البيئة متنوعة لا حصر لها، حيث أعطاها المشرع قيمة الجديرة بالحماية، وسنتعرف من خلال هذا الفرع على أهم مكونات البيئة وهي: التربة، الماء، الهواء.

أولا: البيئة البرية

هي البيئة اليابسة أو بيئة الطبقة الخارجية من القشرة الأرضية المتمثلة بالصخور الأم، وكل ما ينتج من تجويفها من تربة مختلفة بصفاتها الفيزيائية والكيميائية، إضافة الى كل ما تؤويه من النباتات والحيوانات والبشر... والتي تشغل ما يقارب 1.53 مليون كلم2 (31% من مساحة الكرة الأرضية).[3]

ومن أهم العناصر البيئة البرية نجد:

1- التربة

هي منطقة الحياة ومواطن الكائنات الحية وعنصر من عناصر الطبيعة، الحافلة بالحركة والنشاط، وهي محطة نهائية لتفاعل عدة عوامل كالصخر الأم والمناخ والغطاء النباتي والتضاريس والزمن، وتشمل الطبقة

[1] عرابي نصيرة: مرجع سابق، ص18.

[2] صباح العشاوي: مرجع سابق، ص16.

[3] سهيل نادر _ محمد العودات:" **البيئة البرية وصونها**"، تم الاطلاع عليه في 08ماي 2024 على الرابط: https://arab-ency.com.sy

العلوية المفتتة للوشاح الصخري الحطامي، وهي تراكم الأجسام الصلبة على سطح الأرض، والتي تضم موارد عضوية وسائلة وغازية تساعد على نمو النباتات وتمد جذورها لتستمد المواد الغذائية منها.[1]

2- الغطاء النباتي

الغطاء النباتي هو كافة النباتات المتواجدة على سطح الأرض من أشجار أو شجيرات أو نباتات برية صغيرة كانت أو كبيرة والتي نشأت بصورة طبيعية، وهو أحد المكونات البيئية فهو الرئة التي تتنفس منها الأرض ومصدر كافة الكائنات الحية.[2]

ثانيا: البيئة المائية والبحرية

تعرف على أنها كل مساحات المياه التي تمثل كتلة متصلة ببعضها البعض متلائمة الأجزاء سواء كان اتصالها طبيعيا أو صناعيا.

وهي تتكون بصفة عامة من بيئتين بارزتين هما بيئة المياه العذبة أي الصالحة مباشرة للشرب وتغطي فيها المياه العذبة 20% فقط من سطح الأرض.... إضافة إلى المياه السطحية العذبة المتواجدة بالأنهار والبحيرات، وبيئة المياه المالحة التي يمكن تحليتها للاستفادة منها على نطاق أوسع، وهي تمثل ما يقارب 97.5% من مجموع مياه الكرة الأرضية، موزعة على المحيطات والبحار والخلجان والسبخات ومصبات الأنهار.[3]

ثالثا: البيئة الهوائية الجوية

يعتبر الهواء عنصرا أساسيا لاستمرار الحياة على وجه الأرض، فهو أثمن مواردها البيئية حيث لا تستطيع الكائنات الحيوية الاستغناء عنه لفتره وجيزة خاصة الإنسان، ويمثل الهواء بيئة الغلاف الجوي المحيط بالأرض ويسمى عمليا بالغلاف الغازي L'atmosphère، وذلك لأنه يتكون في خليط من

---

[1] عبد العباس فضيخ الغريزي _ سعدية عاكول صالحي:" **جغرافية الغلاف الحيوي (النبات والحيوان)**"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان _ الأردن ،1998، ص82.

[2] مجد جرعتلي (2011/10/31):" **أهمية وفوائد الغطاء النباتي الطبيعي للإنسان والبيئة وأساليب تنميته وحفظه**"، تم الاطلاع عليه في 2024/05/01 على الساعة 23:21 رابط الموقع: http: // green_ studies. Com

[3] أحمد حمدها _ أحمد برادي:" **الحماية القانونية للبيئة المائية في التشريع الجزائري**"، مجلة الاقتصاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص477.

الغازات بنسب متباينة، منها: النيتروجين بنسبة 78%، الأكسجين بنسبة 21%، الأرجون الخامل بنسبة 0.39 بالمئة، ثاني أكسيد الكربون بنسبة 0.03 بالمئة، وغازات نادرة مثل الهيوم والهيدروجين والميتان والزينون والكربون بنسبه 0,04% وتتراوح نسبة بخار الماء بين 1 الى 3%.[1]

المطلب الثاني: أهم المشاكل المهددة للبيئة

رغم الإنجازات التي حققها الإنسان في جميع المجالات إلا أن هذه الإنجازات انعكست بالسلب على النظام البيئي، حيث أحدثت العديد من التغييرات والتي نشأت منها عدة مشاكل بيئية تهدد أمن واستقرار الإنسان وباقي الكائنات الحية الموجودة على سطح الأرض، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى بعض أهم المشاكل المهددة للبيئة.

الفرع الأول: مشكلتا التلوث والتصحر

ونعالج كل مشكلة على حدى:

أولا: التلوث

سنتعرض إلى تعريف التلوث، ثم بيان أنواعه.

1- تعريف التلوث

يمكن تعريف التلوث لغة واصطلاحا.

أ/ **التعريف اللغوي**: جاء في لسان العرب أن التلوث يعني التلطخ، يقال تلوث الطين بالتين والحصى بالرمل، ولوث ثيابه بالطين أي لطخها، ولوث الماء أي كدره، وتلوث الماء أو الهواء ونحوه يعني خالطته مواد غريبة.[2]

ب/ **التعريف الاصطلاحي**: التلوث اصطلاحا هو حدوث تغيير وخلل في الحركة التوافقية التي تتم بين العناصر المكونة للنظام البيئي بحيث تشل فعالية هذا النظام وتفقده القدرة على أداء دوره الطبيعي في

---

[1] فتيحة مناد:" **النظام القانوني لحماية البيئة الهوائية من التلوث الكيميائي – دراسة في ضوء القانون الدولي العام والتشريع الجزائري**"، مجلة منازعات الأعمال، الجزائر، العدد 10، 2016، ص2.

[2] علي عدنان الفيل:" **شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية**"، المصدر القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2013، ص12.

التخلص الذاتي من الملوثات،[1] وقد أورد القانون المتخصص بالاصطلاحات البيئية تعريفا للتلوث بأنه: إفساد مباشر للخصائص العضوية أو الحرارية أو البيولوجية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة،[2] ولا يوجد تعريف دقيق لمصطلح التلوث بل هناك عدة تعاريف حول نفس المعنى فيعرف بأنه: «التغييرات غير المرغوبة فيما يحيط بالإنسان كليا أو جزئيا كنتيجة لأنشطته من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة تغير من المكونات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للبيئة، مما قد يؤثر على الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها».[3]

ويعرف أيضا بأنه: «وجود أي مادة في أي نظام بيئي ليست من سماته، ولا من سمات عناصره سواء الحية أو الجامدة أو وجود تغييرات في تركيبته، مما يؤدي إلى التأثير في دورة الموارد وعملية تبادل المادة والطاقة والتمثيل الضوئي، وغير ذلك مما يؤدي إلى تخريب أو تدهور النظام البيئي، أو خفض قدرته الإنتاجية بشكل عام».[4]

2- أنواع التلوث

هناك العديد من أنواع التلوث لكننا سنركز على أهمها، وهي:

أ/ تلوث التربة

يقصد بتلوث التربة إدخال مواد غريبة في التربة التي تسبب تغييرا في الخواص الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية لها، من شأنها القضاء على الكائنات الحية التي تستوطنها وتسهم في عملية التحلل للمواد العضوية، وقدرتها على الإنتاج، ومصادر تلوث التربة عديدة ومتنوعة مثل التلوث الكيميائي ومنها التلوث بالنفايات، كما تتلوث التربة بالأمطار الحمضية والمواد المشعة، وكل ما يلوث الهواء أو الماء يلوث التربة أيضا والعكس صحيح.[5]

ب/ التلوث المائي

---

[1] علي عدنان الفيل، مرجع سابق، ص15.

[2] صباح العشاوي: **"المسؤولية الدولية في حماية البيئة"**، مرجع سابق، ص 28.

[3] علي عدنان الفيل، مرجع سابق، ص 17.

[4] صباح العشاوي:" **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة"**، مرجع سابق، ص29.

[5] طارق إبراهيم الدسوقي عطية: «**الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة"** دار الجامعة الجديدة- القاهرة ،2009، ص205.

يقصد بتلوث الماء إحداث إتلاف أو إفساد في نوعية المياه مما يؤدي إلى تدهور نظامها الإيكولوجي بصورة أو بأخرى لدرجة خلق نتائج مؤذية من استخدام المياه، ويعرفه البعض بأنه: كل تغيير في الصفات الطبيعية للماء بحيث يكون مصدرا حقيقيا أو محتملا للمضايقة أو الإضرار بالاستعمالات المشروعة للمياه، وذلك عن طريق إضافة مواد غريبة تسبب تعكير الماء أو تكسبه رائحة أو لونا أو طعما على خلاف طبيعته، وقد يتلوث الماء بالميكروبات وذلك بإضافة فضلات آدمية أو حيوانية، أو قد يتلوث بإضافة مواد كيميائية سامة أو تسريبها وهذا التغيير يجعل الماء غير صالح للكائنات الحية التي تعتمد عليه في استمرار بقائها.[1]

ج/ التلوث الهوائي

هو حدوث خلل في النظام الإيكولوجي الهوائي نتيجة إطلاق كميات كبيرة من الغازات والجسيمات تفوق قدرة النظام على التنقية الذاتية، مما يؤدي إلى حدوث تغيير كبير في حجم أو خصائص عناصر الهواء فتتحول من عناصر صالحة للحياة إلى عناصر ضارة تحدث ضررا أو أخطار كبيرة، ويعتبر التلوث الهوائي من أكثر أشكال التلوث البيئي انتشار نظرا لسهولة انتقاله وانتشاره من منطقة إلى أخرى وبفترة وجيزة نسبية.[2]

ثانيا: التصحر

وسنتناول تعريف التصحر وأسبابه.

1- تعريف التصحر

وفق اتفاقية مكافحة التصحر يعرف التصحر على أنه تدهور الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة نتيجة عوامل مختلفة، من بينها الاختلافات المناخية كزحف الرمال وأنشطة الإنسان ،كما يعرف التصحر بأنه زحف البيئة الصحراوية على الأراضي الخضراء في المناطق الجافة وشبه الجافة ، ويتمثل في فقدان الغطاء النباتي لسطح الأرض بفعل عوامل مناخية كالتعرية الريحية أو بفعل الإنسان

[1] غنيمي طارق: "**التصدي لمخاطر تلوث المياه في التشريع الجزائري**" المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أو الحاج البويرة – الجزائر، المجلد 07، العدد02، 2022، ص 163-179.

[2] قتال جمال:"**التلوث الهوائي: مفاهيم وآثار** "مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لتمنراست – الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2019، ص301.

، أي أن التصحر يحدث تغييرا سلبيا في خصائص البيئة حيث يخلق ظروفا تجعلها أشبه بالبيئة الصحراوية،[1] كما أن التصحر هو إحداث تغيير سلبي بخصائص البيئة الحيوية البيولوجية بخلق ظروف تجعلها أقرب إلى الظروف الصحراوية أو أكثر جفافا، كما يعرف التصحر بأنه تكثيف أو تعميق للظروف الجافة من خلال حدوث تدهور في الطاقة البيولوجية للبيئة، بما يقلل من قدراتها على إعالة استخدامات الأرض الزراعية ،الرعي، والغابات بشكل طبيعي .[2]

2- أسباب التصحر

تتسبب العديد من العوامل في حدوث مشكلة التصحر، خاصة العوامل البشرية والطبيعية.

أ/ الأسباب البشرية:

توجد العديد من العوامل البشرية التي أدت إلى تفاقم مشكلة التصحر ومنها ما يلي:

_**الزيادة السكانية السريعة:** يضطر السكان مع ضغط متطلباتهم الأساسية المتزايدة إلى توسيع دائرة نطاق استخداماتهم الريفية وتكثيفها، مما يدفعهم هذا الأمر إلى التحرك نحو مناطق كثيرا ما تكون هامشية تشتد فيها درجة حساسية هذه النظم لأي ضغط استغلالي مما يجعلها هدفا للتصحر السريع.

_ **الرعي الجائر:** يؤدي الرعي الجائر ولمدة طويلة إلى خراب ودمار شامل للغطاء النباتي، حيث تتعرض التربة للتعرية بشكل سريع، وتؤدي تعريتها تبعا لذلك إلى مضار مباشرة وغير مباشرة.

_ **الاستخدام الزراعي السيئ للأراضي:** تكثيف الاستخدام الزراعي أو تحميل التربة بمحاصيل (كما ونوعا) تفوق قدراتها البيولوجية، يولد ضغطا على مكونات البيئة الحيوية فيها والتعجيل بتدهور التوازن الإيكولوجي وإشاعة التصحر.

_ **تدمير الغطاء النباتي:** يتم ذلك عن طريق القطع الجائر للأشجار لاستعمالها في نطاق الاستخدامات الأساسية، مثل استخدامها كمصدر للوقود أو إقامة مصدات الرياح حول المزارع.... إلخ.[3]

---

[1] خديجة بركاني:" **الجرائم الواقعة على البيئة خلال النزاعات المسلحة**"، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق -كليه الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة ،2021 – 2022، ص 410.

[2] صبري فارس الهيتي: "**التصحر (مفهومه–أسبابه –مخاطره مكافحته)**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن 2011، ص 13.

[3] صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص ص41-55.

ب/ الأسباب الطبيعية

وتتمثل فيما يلي:

_ **الظروف المناخية:** تتعرض المناطق المعرضة للتصحر لنوبات جفاف تستمر لسنوات متتالية وبصورة تكرارية من مدة لأخرى تسهم في تدمير الطاقة البيولوجية بما يؤدي إلى التصحر.

_ **فقر الغطاء النباتي:** يؤدي هذا السبب إلى التقليل من التبخر، وبالتالي يقلل من هطول الأمطار، كما أنه يعرض التربة إلى الانجراف ويقلل من خصوبتها.

_ **انجراف التربة بفعل الرياح والسيول.**

_ **التعرية أو الانجراف:** حيث تعد التربة في المناطق الجافة وشبه الجافة أداة لحدوث التصحر.

_ **زحف الكثبان الرملية.**[1]

الفرع الثاني: استنزاف الموارد الطبيعية والتغيير المناخي

تعددت واختلفت المشاكل التي تهدد البيئة، ومن بين هذه المشاكل مشكلتا استنزاف الموارد الطبيعية والتغيير المناخي، حيث شكلتا محور اهتمام الجهات العلمية والحكومات والمنظمات المتخصصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بهدف الحد منها، وسنتطرق لهاتين المشكلتين تباعا.

أولا: استنزاف الموارد الطبيعية

سنعرف استنزاف الموارد الطبيعية، ونبين أثر ذلك على البيئة.

1- تعريف استنزاف الموارد الطبيعية

استنزاف الموارد الطبيعية بصفة عامة هو تقليل قيمتها أو اختفاء دورها العادي في شبكة الحياة والغذاء، ولا تكمن خطورة استنزاف الموارد فقط عند حد اختفاء هذه الموارد أو التقليل من قيمتها، وإنما الأخطر

[1] صبري محمد خليل خيري (12فيفري 2013):" **مشكلة التصحر: أسبابها وأساليب حلها**"، تم الاطلاع عليه في 09 ماي2024، رابط الموقع: http://drs abrikhalil. Word press.Com.

من ذلك اختلال توازن النظام البيئي، ذلك أن استنزاف مورد من الموارد قد يتعدى أثره إلى بقية الموارد الأخرى. [1]

وتنقسم الموارد المعرضة للاستنزاف إلى نوعين هما:

أ/ الموارد غير المتجددة: وهي الموارد القابلة للنضوب وهي الموجودة في الطبيعة بكميات محدودة ويؤدي استخدامها إلى تخفيض القدر المتاح منها، مما يؤدي إلى ندرتها تدريجيا ومثالها المعادن، وتنقسم هذه الموارد بدورها إلى قسمين:

*الموارد القابلة للنضوب التي لا يمكن إعادة استخدمها كالنفط والغاز والفحم.

*الموارد القابلة للنضوب التي يمكن إعادة استخدمها كالمعادن الفلزية.[2]

ب/ الموارد المتجددة: وهي الموارد التي تتجدد تلقائيا ومن ذات نفسها، وذلك إما لكونها موجودة بصفة مستمرة وبكميات كبيرة كأشعة الشمس والماء والهواء والأرض ومياه الأنهار والبحيرات والبحار والأمطار وتسمى بالموارد المتدفقة، وإما لأنها تتكاثر بالتوالد كالإنسان والحيوان والغابات والمراعي وتسمى بالموارد الإحيائية.[3]

2- نتائج استنزاف الموارد الطبيعية على الأجيال القادمة

*تؤدي الى تفاوتات في الولوج إلى الموارد (الأرض، الماء...إلخ)

* استنزاف الموارد الناضبة، وتلويث الأرض فيهما ظلم للأجيال المقبلة وخطر محتوم على العيش الكريم.

*إمكانية ضياع حق الأجيال المقبلة من الموارد الطبيعية والبيئية المحدودة.

*تراكم الديون البيئية (تلوث البيئة واستنفاذ الموارد الطبيعية).

*من المحتمل أن تعيش الأجيال القادمة في مناخ حار مقارنة بالمناخ الذي نعيش فيه.

---

[1] ملعب مريم: «**التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية وحماية البيئة**»، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص50.

[2] مصطفى يوسف كافي:" **اقتصاديات الموارد والبيئة**"، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ،(دون ذكر بلد النشر)،2017، ص18.

[3] الحسين شكراني-إبراهيم المرشد: "**آثار الضغوط الديمغرافية في استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية: تحليل من منظور الإنصاف ما بين الأجيال**"، مجلة استشراف، العدد 05، ديسمبر 2020، ص ص64-69.

يرى أربورو لافالي أن استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة تؤدي إلى نضوب الموارد، فكل لتر من البنزين المستهلك حاليا هو لتر ستحرم منه الأجيال المقبلة.[1]

ثانيا: التغيير المناخي

سيتم تعريف التغيير المناخي، ثم بيان خطورته على الحياة فوق الأرض

1- تعريف التغيير المناخي

يمكن تعريف التغيير المناخي بأنه: أي تغيير أو إخلال طويل الأمد يحصل في حالة المناخ نتيجة للتغيير الحاصل في توازن الطاقة وسرياتها ويكون مؤثرا في النظم البيئية والطبيعية، ويشير أيضا الى التغيير المستمر في مناخ الكرة الأرضية الناتج عن أسباب كونية أو طبيعية أو بشرية يؤثر سلبا على المحيط الحيوي ويؤدي لوقوع كوارث مدمرة،[2] وقد عرفته كذلك منظمة الأمم المتحدة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 1992 بأن: «مصطلح تغير المناخ يعني كامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي والمحيط الحيوي والمحيط الأرضي وتفاعلاتها ».[3]

2- خطورة التغير المناخي على الحياة فوق الأرض

إن آثار التغير المناخي باتت واسعة النطاق بشكل غير مسبوق، ونرصد أهمها:

- تزايد الظواهر المرتبطة بالحرارة ومن بينها موجات الحر.
- زيادة الاضطراب في الغابات الشمالية، بما يشمل الجفاف وحرائق الغابات.
- تزايد توتر حالات الجفاف وشدتها بوجه خاص في إقليم البحر الأبيض المتوسط والجنوب الإفريقي.
- تزايد ظواهر سقوط الأمطار المتطرفة وشدتها بوجه خاص في أقاليم كثيرة.
- انخفاضات في إنتاجية المحاصيل والماشية، وتعديل مزيج أنواع النباتات.

[1] الحسين شكراني -إبراهيم المرشد، مرجع سابق، ص69.

[2] فريد مصعب الدليمي:" **الطاقة الشمسية الإشعاعية الحرارية والاحتباس الحراري**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص95.

[3] اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، الامم المتحدة 1992.

- اضطراب في السلاسل الغذائية، وتهديد سبل العيش، والحد من التنوع البيولوجي.
- تغير خريطة الإنتاج الغذائي في العالم، وتغير مركز إنتاج الغذاء حيث تنتقل الى مناطق ذات ظروف مناخية أكثر ملاءمة، الأمر الذي ينبئ باختلاف ميزان القوى بين الدول المصدرة للغذاء والدول المستوردة له.[1]

.

[1] نغم حسين نعمة: «**إدارة التغيرات المناخية: التحديات والمواجهة**»، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 04، العدد 03، 2023. ص214.

الفصل الثاني:

مظاهر حماية المنظمات غير الحكومية للبيئة

تمهيد:

عندما بدأ الإنسان يتوسع في البحث عن الرفاهية والخروج من العيش التقليدي إلى العيش المتقدم والمتطور لتلبية حاجياته، أدى هذا التوسع إلى تنوع الملوثات وظهور أخطار متقدمة ومجهولة يصعب التحكم فيها...، كل هذا دفع بالبشرية للتحرك لإيجاد الحلول بمختلف الوسائل والآليات، بدءا بتشخيص السلبيات والإيجابيات ثم التدخل إما بالوقاية أو بالعلاج، وهذا ما تبنته المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة في حماية البيئة[1]، ونظرا لما وصلت إليه البيئة حاليا فقد عملت المنظمات غير الحكومية على التحرك سعيا منها لحماية البيئة واتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية والعلاجية وكذلك على إصلاح الضرر البيئي المحدث، كما أنها دفعت بحكومات الدول نحو المساهمة بشؤون حماية البيئة عبر الضغط عليها ومن خلال مشاركتها الفعالة في الميدان، وسيتم التطرق من خلال هذا الفصل لدراسة الآليات والطرق المتبناة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية في حمايتها للبيئة، وعليه سنتناول في المبحث الأول الدور الوقائي للمنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة، وفي المبحث الثاني الدور العلاجي لها.

[1] أرزاق توهامي: مرجع سابق، ص39.

المبحث الأول: الدور الوقائي للمنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا فعالا في حمايتها للبيئة عن طريق المساهمة الحثيثة في إعداد ومتابعة وكذلك تفعيل القواعد القانونية الدولية البيئية، وحث الدول على تطبيق الاتفاقيات الدولية البيئية ومراقبة مدى التزامها بها، وإيجاد أرضية للتفاهم والدفاع عن المبادئ الأخلاقية في حل المشكلات البيئية كإحدى أهم المعضلات البيئية، فهي تقدم الدعم الفني للمجتمع الدولي سواء من خلال المشاركة في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية البيئية أو التوعية والتحسيس، لضرورة الحماية البيئية.

هذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال مطلبين، نخصص المطلب الأول لمشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في إعداد وتفعيل القواعد القانونية البيئية، ونخصص المطلب الثاني للدور التحسيسي والتوعوي للمنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة.

المطلب الأول: مشاركة المنظمات غير الحكومية في إعداد وتفعيل القواعد القانونية البيئية

يظهر الدور المستمر للمنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة من خلال مشاركتها في إرساء قواعد موضوعية جديرة بالاهتمام، تعمل على تكريسها وتناضل من أجل أن يأخذها المجتمع الدولي بعين الاعتبار، من خلال العمل على تنقيح وسد الثغرات القانونية والإجرائية، وكذلك إثراء قواعد الحماية السائدة، فهي اليوم تلعب دورها في تغيير النظرة السائدة للقواعد الدولية الراهنة بتطويرها وإعادة صياغتها[1]، ذلك عبر مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية البيئية وإشرافها على تنفيذ الدول الأطراف للقواعد القانونية البيئية، وهذا ما سنتطرق له في فرعين.

الفرع الأول: مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية البيئية

في سبيل توفير الحماية المثلى للبيئة من المخاطر التي تهددها تبنت المنظمات الدولية غير الحكومية مجموعة من الوسائل والآليات التي مكنتها من دعم الحماية البيئية، و التعامل مع المشاكل البيئية عبر

[1] عبد الرحمان شواقي: مرجع سابق، ص212.

رصد هذه الأخيرة، وإعداد التقارير والإحصائيات، وتقديم مقترحات بشأن الثغرات والنقائص التي تعتري السياسات الحكومية البيئية، ولم يتوقف دورها عند هذا الحد، بل تعداه لأن تكون مصدرا موثوق للاقتراح والمبادرة للعديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية البيئية[1]، وقد ساهمت ندوة **ريو** سنة **1992** في إعطاء صيغة معترف بها دوليا وبشكل رسمي للمنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف المحافل الدولية، من منطلق دورها الفاعل والمؤثر في السياسة البيئية العالمية، حيث سجلت حضورها في جميع اللجان البيئية من ندوات ومؤتمرات واتفاقيات ذات الصلة بالبيئة والتنمية.[2]

أولا: مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات البيئية الدولية

خلال انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة **1980** تم إصدار قرار رقم **204/35** في **1980/12/16** يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، حيث جاء في الفقرة **18** منه ما يلي:

" يلتمس الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة ممثلي المنظمات الدولية المدعوة بصفة دائمة من طرف الجمعية العامة من أجل المشاركة في أشغال المؤتمرات الدولية المنظمة تحت مظلتها بشكل دوري، وكذا كل من المنظمات غير الحكومية المدعوة لمساهمتها في مجريات أعمال المؤتمر ويكون تمثيلها حاضرا عن طريق المراقبين "، كما ساهمت ندوة **ريو 1992** في إعطاء صيغة قانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية لحضور الندوات والمؤتمرات ذات الطابع البيئي، كما بادر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة خلال سنة **1996** بتسهيل مشاركة المنظمات غير الحكومية في الندوات والمؤتمرات المنظمة من طرف الأمم المتحدة.[3]

---

[1] عبد العالي مانه: **"دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة"** مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016-2017، ص37.

[2] معطي سولاف، قميدة عبد الله: **"المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة والدفاع عن قضاياها ونشر الوعي البيئي"** مجلة آفاق فكرية، الجزائر، المجلد10، العدد02، أكتوبر2022، ص308.

[3] قميدة عبد الله، بوزيدي الهواري: **"دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية والدفاع عن قضايا البيئة"** مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المجلد09، العدد 02، جوان2023، ص ص652، 653.

حيث أصبحت المنظمات غير الحكومية من أشخاص التنظيم الدولي التي لا يمكن تغيبها عن المؤتمرات، نظرا لدورها الفعال في إنجاح أعمال المؤتمر بدءا بالتحضير له لغاية إعداد الوثائق النهائية المتعلقة به[1]، وسنبين الجهود المبذولة من طرف المنظمات غير الحكومية في هذا الخصوص على النحو التالي:

1- التحضير للمؤتمرات الدولية البيئية

كانت قمة الأرض بداية تبلور واضحة لدور المنظمات غير الحكومية، فقد كانت مشاركتها في أعمال التحضير للمؤتمر مبشرة لحد كبير، ووجدت مناصرين لها في الأعمال التحضيرية، وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور مهم في المؤتمرات الدولية حتى أن جانبا كبيرا من عمل المؤتمرات يعتمد على الوثائق والخبرات الفنية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد.[2]

يمكن أن تشارك المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية عبر إرسال المندوبين للمشاركة في المؤتمرات لتقديم النصائح، والمساهمة في تكوين مجموعات استشارية تتضمن الخبراء، كما تعمل على تطوير السياسات البيئية والمساعدة في تطبيق البرامج، وقد شاركت المنظمات غير الحكومية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، حيث عرف هذا المؤتمر مشاركة أكثر من **1500** منظمة غير حكومية، كما كان لمعظم المنظمات غير الحكومية العربية دور في الإعداد للمؤتمرات الدولية التي تهدف للتنمية المستدامة، حيث تستفيد المؤتمرات الدولية من وثائقها وخبرتها الفنية.[3]

ولا يقتصر دور المنظمات غير الحكومية على التحضير للمؤتمرات الدولية البيئية، بل يتعداه إلى دور المراقب القائم بصياغة الوثيقة الختامية للمؤتمرات وتقديم التوصيات.

2- المساهمة في صياغة بياناتها الختامية

[1] عبد الرحمان شواقي: مرجع سابق، ص212.

[2] شعشوع قويدر: مرجع سابق، ص276.

[3] عبد الحق زغدار، وفاء العمري: مرجع سابق، ص192.

لقد أفسحت المؤتمرات الدولية المجال للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في التحضيرات وكذلك القيام بأعمال على مستوى التوصيات الصادرة عنها، إلا أنه لكل مؤتمر خصوصيته في علاقة جدول أعماله بقضايا التنمية والبيئة والاحتياجات والحقوق التي تتبنى تلك المنظمات الدفاع عنها، وبفضل تواجد المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية فقد تمكنت من لعب دور مهم في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي من خلال مشاركتها و تأثيرها في المؤتمرات بالضغط وتوجيه الدول والمنظمات الدولية وجهة تتوافق مع مقترحاتها.

ولئن كانت مؤتمرات التسعينات قد أتاحت للمنظمات غير الحكومية فرصة الحضور فقط، فقد شهدت مؤتمرات الألفية الثالثة خطوة أكثر تقدما، تتمثل في منح ممثلي المنظمات غير الحكومية ذات الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة المشاركة في اقتراح وصياغة الوثائق الدولية بما يبدونه من آراء وملاحظات قيمة، وبما يبذلونه من جهود جبارة في إقناع الدول بالمصادقة على تلك الوثائق.[1]

عند انتهاء التجمعات الدولية سواء كانت حكومية أو غير حكومية، تصدر وثائق رئيسية تعكس نتائج ومخرجات هذه التجمعات، من بين هذه الوثائق **"الإعلان"** أو **"إعلان المبادئ"** الذي يعبر عن الروح الأخلاقية والضرورة السياسية للموضوع الذي تم مناقشته والاتفاق عليه من قبل الدول المشاركة.

وفي حين أن البيانات الرسمية تصدر عادة من المنظمات الدولية الحكومية، إلا أن المنظمات غير الحكومية يمكنها أيضا إصدار بياناتها وإعلاناتها الخاصة، التي على الرغم من كونها غير ملزمة للدول إلا أنها تحمل تأثيرا كبيرا على المستوى الدولي.[2]

للمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المؤتمر الحق في تقديم بيانات مكتوبة أثناء العملية التحضيرية باللغات الرسمية للأمم المتحدة، وتصبح هذه البيانات وثائق رسمية فقط وفقا للنظام الداخلي للأمم المتحدة.

[1] عبد العالي مانه: مرجع سابق، ص ص46، 47.

[2] شعشوع قويدر: مرجع سابق، ص ص280-282.

ورغم أن حق التفاوض في المؤتمرات الدولية يظل حكرا على الحكومات، فإن المنظمات غير الحكومية تستفيد من صفة المراقب الممنوحة لها في ممارسة الضغط والمشاركة في الحوارات الجانبية في أروقة المؤتمرات، مما يمكنها من التأثير على القرارات والاتفاقيات النهائية.[1]

ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تصدر وثائقها الخاصة بما في ذلك الوثيقة الختامية من خلال أعمال الضغط والتفاوض التي تمارسها تلك المنظمات أثناء المؤتمر وأعماله التحضيرية، ولعل أهمية وثائق المنظمات غير الحكومية تصاغ بقدر أكبر من الحرية بخلاف وثيقة الحكومات التي يغلب عليها طابع التعقيد والتسيس.[2]

ثانيا: مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاتفاقيات الدولية

قياس مدى نجاح المنظمات الدولية غير الحكومية في أداء عملها مرهون بحجم النشاط الذي تترجمه الإنجازات التي تحرزها هذه المنظمات، كما أنه مرهون بمدى التسهيلات التي تجدها لا سيما التسهيلات القانونية، التي تساعدها على أداء مهامها، خاصة إذا تعلق الأمر بالمنظمات الدولية غير الحكومية التي لا يشمل نشاطها دولة واحدة بل دول عديدة.[3]

من هنا كان تركيز المنظمات الدولية غير الحكومية على المشاركة في منح المعايير الدولية التي تخدم نشاطها، وهذه آلية رافقت ظهور هذا النوع من المنظمات اليوم، فإعداد الاتفاقيات والمعاهدات في أي مجال تنشط فيه سواء كانت منظمات دولية حكومية أو دولية غير حكومية، يساعدها على مأسسة هذا النشاط من جهة، ومتابعة مختلف ما يطرأ على هذا المجال من تحولات.[4]

---

[1] شعشوع قويدر: مرجع سابق، ص282.

[2] عبد الرحمان شواقي: مرجع سابق، ص215.

[3] أسماء مرايسي: "**إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان دراسة حالة منظمة العفو الدولية**" مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2011-2012، ص102.

[4] أسماء مرايسي: مرجع سابق، ص102.

تملك المنظمات غير الحكومية العاملة في الحقل البيئي حق المشاركة بشكل فعال في المفاوضات الدولية المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الدولية، سواء بمنحها صفة المراقب أو بالاستعانة بها لتمثيل الدولة ضمن الوفد الرسمي المكلف بالتفاوض.

إن مشاركة المنظمات غير الحكومية في مثل هذه المناقشات يسمح للدول والمنظمات الدولية الحكومية بالاستفادة من خبرتها العلمية والقانونية، وفي نفس الوقت تقوم هذه المنظمات بعرض وجهة نظرها وتقديم الحلول المناسبة للمشاكل البيئية.[1]

ولم يكن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الاتفاقيات استشاريا فقط، بل تعدته للمشاركة بإبرام الاتفاقيات وتقديم الخبرة القانونية والتقنية لصياغة قواعد الاتفاقيات.

1- المبادرة بإبرام الاتفاقيات الدولية البيئية

إن مشاركة المنظمات غير الحكومية في المفاوضات التي تسبق أي اتفاقية في مجال حماية البيئة، أو في مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، لها دور مهم في تكوين مصادر قواعد القانون الدولي البيئي، على الرغم من أن الأشخاص المكونين لها ليسوا من أشخاص القانون الدولي العام، بل هم أشخاص يخضعون للقانون الداخلي للدول، ومن خلال هذه المناقشات تمارس المنظمات غير الحكومية ضغوطا كبيرة على الدول والمنظمات الدولية الحكومية، مكونة بذلك الرأي العام الدولي.[2]

يعكس مسار تطور القانون الدولي البيئي كقانون اتفاقي مشكل في جانب أكبر من النصوص والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف مدى الدور الكبير الذي تضطلع به المنظمات الدولية غير الحكومية في المبادرة بمثل هذه النصوص بالرغم أنها ليست طرفا فيها، ولا يقتصر دور المنظمات غير الحكومية في بلورة المعايير القانونية المتعلقة بالبيئة على الاتفاقيات المتعددة الأطراف، بل يمتد حتى للنصوص

[1] حجين سفيان: "**دور المنظمات غير الحكومية في تطوير وإعمال قواعد القانون الدولي البيئي**"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، الجزائر، المجلد01، العدد01، 2015، ص51.

[2] المرجع نفسه، ص51.

والإعلانات ذات الطابع العام و المنشأ العرفي كالقواعد أو القيم الدولية المشتركة[1]، كما لا يقتصر دور المنظمات الدولية غير الحكومية على مرحلة المبادرة بالنصوص أو بالدعوة إلى تبنيها، بل يمتد دورها عبر باقي مختلف مراحل التحضير والإعداد الأولي لها وإلى غاية عرضها النهائي أمام الأجهزة والهيئات المختصة باعتمادها والموافقة عليها، وقد ينصب هذا الجهد على الجانب التقني والفني والقانوني للاتفاقيات من خلال الإعداد والصياغة أو ينصب على جانب آخر كتقريب وجهات النظر بين الأطراف المشاركين الفاعلين، وذلك من خلال المفاوضات والنقاشات التحضيرية التي تسبق الاعتماد النهائي لمثل هذه النصوص.[2]

كما أن للمنظمات الدولية غير الحكومية دورا فعالا في مرحلة الصياغة واعتماد النصوص للاتفاقيات عن طريق تقديم الاقتراحات والمناقشة.

2- تقديم الخبرة القانونية والتقنية لصياغة قواعد الاتفاقيات الدولية البيئية

بعض التنظيمات غير الحكومية لها قانون عام أساسي يعطيها الحق في أن تستشار بصفة آلية وأن تشارك بفعالية في المفاوضات أثناء الجلسات، إن المشاركة في الاتفاقيات تكون بصفة مراقب في بعض المفاوضات أو جميعها، أو تكون بصفة حامل لحق التدخل الشفوي، أو كحامل لحق الاقتراح، فهذه المشاركة غير مستقرة وتختلف حسب نوع الاجتماع.[3]

تقوم الهيئات السامية في بعض الاتفاقيات البيئية كالسكرتارية في اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية بتزويدها بالبحوث والدراسات العلمية والقانونية والاقتصادية التي تساعد في تنفيذ هذه الاتفاقيات، ويعد الدور الذي تمارسه هذه المنظمات في دمج

---

[1] طوير كمال: **"دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي"**، مذكرة ماجستير، تخصص البيئة والعمران، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، 2015-2016، ص79

[2] المرجع نفسه، ص80.

[3] شعشوع قويدر: مرجع سابق، ص265.

الاعتبارات العلمية والاقتصادية والقانونية باتخاذ القرار السياسي من أهم الأدوار التي تمارسها هذه المنظمات.[1]

الفرع الثاني: إشراف المنظمات غير الحكومية على تنفيذ القواعد القانونية البيئية

مهام المنظمات غير الحكومية لا تنحصر في المشاركة في تقديم الاقتراحات بخصوص صياغة الاتفاقيات، وممارسة ضغوط على الدول لإقناع حكوماتها من أجل المشاركة في تلك الاتفاقيات والمصادقة عليها، وإنما تقوم كذلك بالسهر على مراقبة مدى تطبيق واحترام الأطراف المتعاقدة للالتزامات التي تعهدت بها، من خلال تنفيذها على أرض الواقع، فهي تشكل وسيلة للتنسيق بين عقد الاتفاقيات البيئية وتنفيذها على مستوى السياسات الداخلية للدول[2]، وتشارك المنظمات الدولية غير الحكومية في الإشراف على تنفيذ القواعد القانونية، إما عن طريق تزويد الدول الأطراف بالدعم العلمي والتقني وحتى المالي، أو السهر على مراقبة تنفيذ الدول الأطراف للقواعد القانونية الواردة في تلك الاتفاقيات.

أولا: تزويد الدول الأطراف بالدعم العلمي والتقني والمالي

تقدر هيئات المعاهدات قيمة المعلومات المقدمة من المنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف مراحل تقديم التقارير للاستفادة منها في العمليات التعاهدية، حيث يتم من خلال هذه المعلومات دعم المعلومات الواردة في تقارير الدول الأطراف في الاتفاقيات....، ولقد ثبت أن العمل مع هيئات المعاهدات هو أحد الطرق البالغة الفعالية للمنظمات الدولية غير الحكومية للإسهام في تطوير القانون الدولي البيئي إنشاءا وتطبيقا.[3]

تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية بدرجة كبيرة في وضع دراسات علمية وقانونية والقيام بأحدث البحوث والدراسات حول القضايا البيئية، بهدف التوصل لحماية البيئة واقتراح الحلول الممكنة حول

[1] شعشوع قويدر: مرجع سابق، ص293.

[2] قميدة عبد الله، بوزيدي الهواري: مرجع سابق، ص654.

[3] طوير كمال: مرجع سابق، ص ص102، 103.

الانتهاكات التي تضر بالبيئة مع مختلف الدول بأبعاد مختلفة، كقيامها بتقديم مساعدات في مجال الخبرة الفنية اللازمة للتسيير البيئي، وكذلك مساعدتها على سن التشريعات الوطنية البيئية ووضع النظم البيئية الملائمة إلى جانب الإعداد لمشاريع متعلقة بالبيئة، كإعداد مشروع قانون لحماية البيئة لسنة **1996** بمقاطعة **سالطا (SALTA)** بالأرجنتين، إلى جانب العديد من النماذج المختلفة للقوانين البيئية في هذا المجال.[1]

فضلا عن الدعم القانوني الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية سواء للدول أو المنظمات الحكومية المتمثل في المشاركة في إعداد النصوص القانونية، فهي من جهة أخرى تقوم بدور آخر لا يقل أهمية عن الأول وهو المساعدة في تنفيذ وتشغيل برامج النشاطات وكذا مراقبة تنفيذ الاتفاقيات، إلى جانب تقديم الدعم المادي والتقني وكمثال على ذلك يمكن أن نذكر المساعدة على التئام الاجتماعات الدولية التي تتم بتمويل السفريات ومصاريف التسجيل للتمثيليات والتنظيمات دولية.[2]

ثانيا: مراقبة تنفيذ الدول الأطراف للقواعد القانونية البيئية ومتابعته

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا حاسما في مراقبة وحماية البيئة على الصعيدين المحلي والدولي، فهي تقوم بإعداد وتقديم التقارير التي تسلط الضوء على التجاوزات البيئية، وتؤثر بشكل كبير على القرارات السياسية للدول من خلال نشاطاتها الدولية المتنوعة، هذه المنظمات تفرض رقابة على الهيئات الدولية ذات الصلة في نشاطها بالبيئة، وتراقب مدى تنفيذ الدول لالتزاماتها البيئية وفقا للاتفاقيات الدولية، كما تقدم التقارير للهيئات الدولية ذات الصلة، مما يمنحها حقوقا جديدة لم تكن تتمتع بها سابقا.[3]

---

[1] عبد الرحمان شواقي: مرجع سابق، ص252.

[2] عبد العالي مانه: مرجع سابق، ص44.

[3] سلافة طارق عبد الكريم شعلان: "**الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري (في بروتوكول 1977)، (في اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992)**"، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010، ص92.

حيث تقوم لجنة الرصد المعنية بدراسة مدى امتثال الدول في تنفيذها لالتزاماتها وتحديد النتائج على عدم الامتثال، وذلك من خلال فحص التقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية والنظر في الأدلة والشهادات المتعلقة بالأنشطة الضارة بالبيئة بناء على تلك التقارير.

فعلى ضوء التقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية تحدد اللجنة مدى توافق سياسات الدول مع التزاماتها البيئية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، وفي حال عدم الامتثال يمكن للجنة اتخاذ إجراءات صارمة أو فرض عقوبات على الدول المخالفة، بهدف تحقيق أهداف الاتفاقية الدولية وحماية البيئة العالمية.

هذه العملية تعزز من دور المنظمات غير الحكومية في رصد ومراقبة التنفيذ الفعال للاتفاقيات البيئية وتزيد من الشفافية والمساءلة الدولية.[1]

المطلب الثاني: الدور التحسيسي والتوعوي للمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة

ساهمت المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي من خلال إبراز أدوارها في الاهتمام بالبيئة والتنمية وذلك عن طريق عقدها حلقات للتوعية البيئية وانتقالها إلى المدارس والجامعات للقيام بدورات معرفية منظمة للطلبة حيث تعرفهم فيها على بيئتهم ومفهومها حتى يكتسبوا قدرا من الاهتمام بالبيئة و ثقافة في المحافظة عليها، فقد تسببت الكثير من الممارسات في إحداث مشاكل بيئية من بينها الشركات الصناعية و ما تسببه من مخلفات تضر بالبيئة[2]، وقد أقر مؤتمر ستوكهولم موضوع نشر التربية البيئية كدور توعوي للمنظمات، و في هذا السياق قامت المنظمات غير الحكومية بتفعيل العمل التطوعي والذي يشمل عمليات التشجير، الحفاظ على المساحات الخضراء أو تقنية الحفاظ على التربة ومكوناتها....، و استعمالها للإعلام البيئي للفت انتباه الرأي العام كوسيلة ضغط على صانعي القرار

[1] شعشوع قويدر: مرجع سابق، ص 217.

[2] دراب بشرى، زيتوني ابتسام: مرجع سابق، ص 49.

في جميع دول العالم لإجبار المشرع فيها على وضع قوانين تحمي البيئة و تتضمن تسليط عقوبات على كل من يخالف تلك القوانين.[1]

تفصيل كل ذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: التربية البيئية

عقب ما وصل إليه العالم من عواقب وخيمة نتيجة المشاكل البيئية، المتمثلة في تلوث الأنهار والبحيرات و التربة و الهواء، كوضع كارثي لا ينبغي تجاهله، ونظرا للتقرير الذي تم تقديمه للرئيس الأمريكي **"إيزنهاور"** في **16 نوفمبر 1960**، وجاء في إحدى فقراته أن يتوجه الاهتمام نحو مكافحة تلوث الهواء والماء لما له من آثار ضارة على صحة الإنسان، ظهرت الخلفية التاريخية للتربية البيئية التي ركزت على مشكلة التلوث البيئي من خلال المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية، حيث نوقشت مفاهيم التربية البيئية على مستوى عالمي ولأول مرة في مؤتمر ستوكهولم[2]، وقد تعددت الآراء في تحديد معناها باعتبارها مفهوما تربويا حديثا نسبيا انبثق عن معنى التربية والبيئة، فهي في نظر البعض أن دراسة البيئة في ذاتها ضمان لتأصيل التربية البيئية، أما البعض الآخر فيرى أن التربية البيئية أعمق وأشمل، فقد تطور مفهوم التربية البيئية ليضم جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن كان يقتصر على الجانب البيولوجي والفيزيائي، واهتمت مضامين النظم التربوية بوضع مناهجها بالمضامين البيئية من خلال التوسع بالاهتمام بالتربية البيئية، فقد جعلت الأولوية متعلقة بالمشكلات البيئية بكيفية حماية الموارد الطبيعية، والأحياء النباتية والحيوانية.[3]

---

[1] مليكة قادري: **"دور المنظمات البيئية غير الحكومية في تفعيل الأمن البيئي–الجزائر نموذجا–"**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد03، المجلد15، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022، ص120-121.

[22] بريك فاطمة: **"التربية البيئية وآثارها في ترسيخ ثقافة التنمية المستدامة"**، مجلة الترجمة واللغات، العدد02، المجلد17، جامعة مستغانم، عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2018، ص171.

[3] فتيحة طويل: **"التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة"**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013، ص15.

ومن خلال ما سبق نذكر مختلف تعريفات التربية البيئية:

أولا: تعريف التربية البيئة

يمكن تعريف التربية البيئية على أنها: "مفهوم يقوم بجمع وتكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات التي تلزم لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تجمع الإنسان بحضارته البيئية، لاتخاذ القرارات المناسبة التي تتصل بنوعية البيئة وحل المشكلات القائمة لمنع ظهورها بشكل جديد".

وينطوي مصطلح التربية البيئية "L'éducation relative à environnement " من ناحية نظرية، على كونه مختلف ومتعدد المنطلقات الفكرية والعلمية التي تعتمد في تحديد مضامينه الأساسية بالنسبة للجانب الإجرائي، فتعرف التربية البيئية على أنها عملية تعزز تكوين المعارف والقيم المساعدة في فهم علاقة الإنسان بمحيطه البيئي وجعله على استعداد لتحمل مسؤولياته اتجاهه، فهي تعتبر آلية فعالة بالنسبة لمحيطه الذي يعيش فيه، من خلال التهديدات التي يتعرض لها مثل: التلوث واستنزاف الموارد وغيرها[1]، وتتمحور التربية البيئية في هذا الصدد حول تمكين الإنسان من العيش بنجاح بالقضاء على المشكلات البيئية التي تشهدها البيئة العالمية.

كما تعرف التربية البيئية بأنها: عمل تعليمي موجه للمعرفة وتكوين المهارات، لفهم العلاقات المعقدة بين كل من الإنسان وبيئته، وذلك من خلال الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيولوجية، كما أنها تعتبر مجموعة من الجهود المتكاملة ذات التنظيم من كافة الأجهزة المعنية في دولة ما، في قطاع الإعلام والتوعية، أو قطاع التربية والتعليم، أو الجمعيات ذات النفع العام، أو المؤسسات الأهلية، وتمثل التربية البيئية كذلك عملية تعليم المجتمع كيفيات حماية أفراده من الأمراض والمشاكل البيئية من خلال التوعية البيئية للمحافظة على البيئة.[2]

---

[1] حنان شتوان: **"الحماية القانونية للبيئة في إطار القانون الدولي والتشريع الجزائري"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2022-2023، ص76.

[2] لحبيب بن عربية: **"مساهمة التربية البيئية في تشكيل الوعي البيئي دراسة ميدانية على تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي"**، مجلة التنمية البشرية، العدد08، جامعة وهران02، 2017، ص124.

تعرف كذلك بأنها " أسلوب ونمط يهدف إلى معرفة القيم وتوضيح المفاهيم واكتساب المهارات اللازمة لفهم العلاقات وتقديرها كونها تربط بين الإنسان وثقافته وبيئته البيو فيزيائية، كما أنها تدل على التمرس في اتخاذ القرارات، ووضع قوانين بشأن السلوك تتعلق بنوعية البيئة".

وأنها " أحد وسائل تحقيق مساعي حماية البيئة، كما أنها لا تمثل فرعا منفصلا عن العلم أو موضوعا مستقلا عن الدراسة، ولكن يجب أن تؤخذ إتباعا لمبدأ التكامل بين العلوم في إطار برنامج التربية مدى الحياة".

وينظر العلماء للتربية البيئية على أنها عملية تنمية الاتجاهات والمفاهيم والمهارات، والقدرات عند الأفراد على أساس معين، فالتربية تهدف للتعرف على مقتضيات ومشكلات الفرد والمجتمع وبهذا يكون في مقدرة الفرد إيجاد حلول مناسبة لها بمختلف الوسائل، وهذا ما أكدته المؤتمرات الدولية التي أقيمت خصيصا لمحاولة إيجاد حلول مناسبة للقضايا البيئية، بعد رؤية مدى المخاطر التي سببها الإنسان من خلال استنزافه للموارد البشرية، وأصبحت قضية حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث أحد أهم قضايا العصر، وأحد الأبعاد الرئيسية للتحديات فقد تبين للعالم أن تراكمات التلوث قد شكلت ضررا خطيرا على نوعية الحياة التي يعيشها الإنسان وعلى مستقبل الحياة بشكل مستمر في المستقبل.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة فإن التربية البيئية هي نمط من التربية وتنظيم علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية والاجتماعية والنفسية، بهدف إكساب الفرد خبرة تعليمية من حقائق ومفاهيم واتجاهات لتكوين قيم المشاركة في اتخاذ قرار صحيح اتجاه البيئة والمساهمة في حل مناسب للمشكلات البيئية التي تواجه البيئة.[2]

ثانيا: وسائل تكريس التربية البيئية

يمكن للتربية البيئية أن تشمل العديد من الأساليب والأدوات التي تهدف لنشر الوعي بالقضايا البيئية وتشجيع الدعم للمحافظة على البيئة، هذه الأساليب والأدوات تشكل الإستراتيجيات الآتية:

[1] بريك فاطمة: مرجع سابق، ص ص174-175.

[2] بريك فاطمة: المرجع نفسه، ص ص175، 176.

1- إستراتيجية الخبرة المباشرة أو الزيارات الميدانية والرحلات التعليمية: وتعد أحد الطرق التي تحقق التربية البيئة، حيث تتيح للمتعلم فرصة التفاعل المباشر مع البيئة مما يزيد من فهمه لها، وهذه الرحلات تسمح له بملاحظة عناصر البيئة بشكل منتظم وفهم التأثير المتبادل بينها وبين الأفراد، ولهذه الطريقة أهمية بارزة في التربية البيئية إذ تعزز العمل الجماعي لدى المتعلمين[1]، وهي تناسب جميع مراحل التعليم.

2- إستراتيجية البحوث الإجرائية والدراسات العلمية: حيث يكلف الباحث بإجراء بحوث حول البيئة، والتي تعتبر من الوسائل الفعالة لتعزيز مشاركتهم الفاعلة في القضايا البيئية، ويتم ذلك من خلال جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها واستخلاص النتائج اللازمة، كما يمكن الاستفادة من الزيارات الميدانية وربطها بالبحوث العلمية حول قضايا بيئية كثيرة كمشكلات الصناعة.

تعتبر الإستراتيجيتان السابقتان من الوسائل التي تسهم في تعزيز مهارات التفكير العلمي من ملاحظة وجمع بيانات وتصنيفها بدقة للخروج بقوانين عامة من خلال تنمية المهارات اليدوية.

3- القصص: وتساهم القصص في إثارة كل من التشويق ولفت الانتباه لدى كل من المراهقين والتلاميذ، لذلك يمكن الأخذ بها في تعليم السلوكيات البيئية الصحيحة وتعزيزها، لان أسلوب القصص له دور ثمين في تنمية الوعي البيئي لدى المتعلمين.

4- إستراتيجية اللعب والمحاكاة وتمثيل الأدوار: حيث أكدت البحوث التعليمية والتربوية أن التعلم الاجتماعي لا يحدث من خلال الخبرات المباشرة فقط، بل بالإمكان أن يتم عن طريق تمثيل الأدوار والمحاكاة، حيث تتميز هذه الإستراتيجية بتنمية السلوك البيئي الصحيح، وترفع من مستوى الوعي البيئي له.[2]

---

[1] خليدة مهرية: " **التربية البيئية والسلوك البيئي للمراهق**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد01، المجلد09، 2020، ص ص956، 957.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

5- إستراتيجية الأنشطة المنفتحة على المحيط البيئي: وتعد هذه الإستراتيجية بمثابة عامل تمييز وفعالية مهم في نظم التربية البيئية غير النظامية، حيث تقوم هذه الأنشطة التربوية على مبدأ المهام والمشاركة المباشرة وغير المقيدة للمتعلم في تنمية قيمه ومهاراته وقدراته العلمية اتجاه المحيط البيئي عامة وذلك من خلال مشاركته في الأنشطة التي تنظم في البيئة الطبيعية المفتوحة بشكل مباشر، وتتنوع الأنشطة التربوية الحرة بالاعتماد على المواضيع التي محل الدراسة والفئات المستهدفة.[1]

- ومن خلال الإستراتيجيات التي ذكرناها نستنتج أن تكريسها في مجال التربية البيئية ينبني بالأساس على الأنشطة التربوية إما نظامية أو غير نظامية، ومن خلال المنشورات والمطبوعات العلمية أو البرامج التدريبية والتربوية، حيث يساهم البعد التربوي بدور فعال في توجيه سلوك ومواقف أفراد المجتمع اتجاه قضاياهم العامة.[2]

الفرع الثاني: الإعلام البيئي

يعد الإعلام البيئي نهجا جديدا اتخذته الدول والحكومات لتبني القضايا والمشكلات البيئية، وفي تحديد مفهومه ظهرت اتجاهات كثيرة في تعريفه، واختلف حوله الفقهاء والمتخصصون والباحثون في القضايا البيئية، مع أن كل هذه التعريفات ارتبطت بإيجاد حلول للمشاكل وإبرازها لتسليط الضوء على كافة الانتهاكات التي تتعرض لها البيئة.

وعليه سنعرف الإعلام البيئي (أولا) ونتطرق للدور الفعال للإعلام البيئي في حماية البيئة (ثانيا).

أولا: تعريف الإعلام البيئي

يعرف الإعلام البيئي عددا من التعريفات من خلال الفقهاء والقانونيين، فيمكن تعريفه عموما بأنه مبدأ من المبادئ العامة للقانون البيئي، ومنهم من عرفه على أنه من الشروط اللازمة لقيام المشاريع

[1] حنان شتوان: مرجع سابق، ص79.

[2] المرجع نفسه، ص81.

الصناعية الكبرى، وبذلك تم أخذه من الجانب الفني ومن الجانب التقني، ولذلك تعددت التعاريف بحسب هذه المعايير:

يعرف الإعلام البيئي بأنه الإعلام الذي يسلط الضوء على كافة المشكلات البيئية، من خلال بدايتها لا بعد حدوثها وتحقق آثارها، أي حصر ونقل صورة المشهد الأخير فقط، كما يتم نقلها للجمهور من أجل المعرفة والإلمام ببيئته، من خلال مجموعة القنوات المتخصصة في إيصال المعلومات والتأثير على الجمهور باستخدام مجموعة كبيرة ومتجانسة من الأدوات.

-ويمكن تعريفه بأنه عملية إنشاء ونشر للحقائق العلمية المرتبطة بالبيئة عبر وسائل الإعلام، بهدف إيجاد درجة من الوعي البيئي وصلا للتنمية المستدامة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، موجهة بذلك لعموم طبقات المجتمع كونها هي المعنية الوحيدة بمسألة التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، فهو يمثل عاملا أساسيا في تطور المشاكل البيئية تحت المجهر، ويساعد بشكل مباشر في التعامل مع البيئة من جهة أخرى، بما يضمن الإطار القانوني الذي يجب تطبيقه بشأن هذه القضايا.[1]

يقصد بالإعلام البيئي: "هو أداة تعمل على إيضاح المفاهيم البيئية من خلال إعلام الجمهور المتلقي كونه المستهدف بالرسالة الإعلامية البيئية بجميع الحقائق والمعلومات الموضوعية، بما يساهم في تعزيز تنمية البيئة الدولية وتنوير الجمهور برأي سديد حول القضايا والمشكلات البيئية المطروحة والمثارة".[2]

-وتتمثل مهمة الإعلام البيئي في أنها: "عملية الإخبار أو نقل الحقيقة دون مبالغة أو تحريف، والإعلام بمعناه الحقيقي هو نقل الخبر أو رسالة عرضية من المرسل إلى المرسل المستقبل دون مبالغة، "كما يعرف بأنه عملية تكوين ونشر الحقائق العلمية المرتبطة بمجال البيئة، عبر وسائل الإعلام بهدف خلق درجة من الوعي البيئي لتحقيق التنمية المستدامة".

---

[1] عبد الحميد سعيدي: "**الحق في الإعلام البيئي**"، مرجع سابق، ص ص10-12.

[2] علي هاشم يوسفات، عبد القادر مهداوي: "**الإعلام البيئي ودوره في التوعية بقضايا البيئة**"، مداخلة تتمحور حول المحور/03 بعنوان: دور الإعلام في الوعي بقضايا البيئية والتلوث، متاح على الرابط:https://law.tanta.edu.eg ، اطلع عليه بتاريخ 2024/06/15.

-كما يشير الإعلام البيئي إلى أنه: "تلك الرسالة التي تهدف إلى تنمية الوعي البيئي لدى الجمهور وصانعي القرار من جهة أخرى، من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، ويعني أيضا الإعلام الذي يهتم بالمشكلات البيئية ويهدف إلى معرفة الجمهور ووعيه بها".[1]

و من التعريفات المؤسسية للإعلام البيئي تعريف البنك العالمي الذي يرى بأنه: "نقل المعلومات ذات الطبيعة البيئية من وكالات أو منظمات غير حكومية بهدف إثراء معارف الجمهور أو التأثير على أفكاره و آرائه وسلوكياته اتجاه البيئة"، أو هو ذلك الإعلام الذي يهدف لتحقيق أغراض حماية البيئة من خلال خطط إعلامية موضوعة على أسس علمية، تستخدم فيها كافة وسائل الإعلام، وتخاطب فئة معينة بحد ذاتها من الناس أو عدة فئات، وخلال هذه الخطة وبعدها يتم تقييم أداء هذه الوسائل ومدى تحقيقها للأهداف البيئية المسيرة لهذه الخطة الإعلامية.

ومن خلال التعريفات السابق ذكرها نجد أن الإعلام البيئي موضوع كبير ومتشعب لا يمكن حصره في زاوية معينة، فقد يعرف من خلال عدة معايير تختلف من شخص لآخر، ويمكن تعريفه حسب قيمته القانونية، أي أن معظم التشريعات البيئية تكفله كأحد المبادئ العامة في كافة تشريعاتها.[2]

ثانيا: الدور الفعال للإعلام البيئي في حماية البيئة

تزايدت أهمية الإعلام من حيث كونه الطريقة المباشرة لنقل المعلومات وإيصالها، حيث يعد من بين أهم العناصر المميزة للحضارة الحديثة، فهو العمل على حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة، والحديث عن اهتمام المنظمات غير الحكومية بالإعلام البيئي مرتبط ببرامج التوعية البيئية، كون الإعلام الأداة الأكثر فعالية في هذا المجال، ويعتبر تبادل المعلومات في أي تنظيم اجتماعي ضروري لإقناع المواطنين بالمشاركة لحل المشكلات البيئية ما أمكن، مما يخلق حاجة إلى وسائل اتصال من عدة جوانب، وتتطلب الموازنة بين التنمية والبيئة توعية بيئية من خلال وسائل التربية والإعلام بهدف جعل الفرد مدركا

[1] سمير حمياز: " **الإعلام البيئي في الجزائر بين التشريع والتطبيق**"، مجلة الأناسة وعلوم المجتمع، العدد01، المجلد06، جامعة بومرداس، 2022، ص49.

[2] عبد الحميد سعيدي: مرجع سابق، ص13.

للعلاقات البيئية ودوره في الحفاظ عليها، بالإضافة إلى تعريفه بالعمل الملائم لحمايتها ولا بد في هذا النهج من مشاركة جماهيرية تشمل الناس جميعا.[1]

وكون مهمة الإعلام البيئي تتمثل في استخدام جميع وسائل الإعلام وذلك لتوعية الإنسان وتقديم المعلومات التي من شأنها أن ترشد سلوكه وترتقي به إلى مستوى المسؤولية للمحافظة بتلقائية على البيئة والعمل على تنمية قدراتها، فقد صنف الباحثون وسائل الإعلام إلى خمسة أصناف، وتمثل وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة، والمرئية ووسائل الاتصال الشخصي والزيارات الميدانية، المتاحف والمعارض.[2]

ويمكن تحديد دور الإعلام البيئي من خلال مراحل السياسة البيئية كما يلي:

1- مرحلة تعيين المشكلات البيئية: بحيث يندرج دور الإعلام في وضع قضايا بيئية تحدد على جدول الأعمال، وهنا يأتي دور الهيئات الأهلية والعلمية من خلال التنبيه إلى مشكلات بيئية معينة قد تؤثر في مجموعة من الناس، كما يساعد الإعلام في لفت الانتباه والدعم لقضايا بيئية معينة وإقامة حوارات مع قادة الرأي والمسؤولين.

2- مرحلة الاتفاق على السياسات البيئية: في هذا الإطار تساعد وسائل الإعلام على فهم دوافع السياسات البيئية بشكل أفضل، ويسهل إقرارها بشكل رسمي وقبولها شعبيا وهنا يتوجه الإعلام لصانعي القرار والرأي العام على حد سواء.

3- مرحلة تنفيذ السياسات البيئية: ويساهم الإعلام في هذا الصدد في تطوير مواقف شخصية ومجتمعية تتناسب للتعامل مع التدابير البيئية، ويعمل على تعزيز استمرار العامة والتزامها بهذه المواقف

[1] المرجع نفسه، ص79.

[2] باديس مجاني: "**دور الإعلام في نشر الوعي البيئي**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر العدد30، ، 2017، ص 376.

الجديدة، كما يقوم الإعلام بنشر مضامين التشريعات والقوانين التي ترتبط بالبيئة وتأثيرها على المواطنين.[1]

كما يمكن اعتبار وسائل الإعلام الجديدة المتمثلة في مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة لنشر الوعي والثقافة البيئية وبالأخص بنسبة كبيرة موقع الفايسبوك الذي يساعد في نشر الوعي البيئي بنسبة عالية قدرت ب**74,19%** حسب دراسة ميدانية على عينة من الأفراد أجرتها الباحثة الجزائرية "**كحيل فتيحة**" شملت **300** فردا، حيث أنه يؤدي أدوارا مختلفة لا تندرج فقط ضمن الدور الاجتماعي والترفيهي وإنما يجتازه لأدوار أخرى أكثر فاعلية على غرار الدور الإعلامي، حيث أصبح وسيلة للاطلاع على المعلومات والأخبار بجانب دوره التوعوي في مختلف المجالات.[2]

ولتفعيل دور الإعلام البيئي لا بد من تجاوز التحديات التي تسبب عائقا أمام تحقيق أهدافه، فضرورة إيجاد إعلام بيئي متخصص يرتكز على العلم والمعرفة والمعلومات، ويحتاج إلى وجود مناهج دراسية للإعلام البيئي بمختلف المراكز كالبرلمانات أو منظمات المجتمع المدني.[3]

هكذا يعمل الإعلام البيئي على حماية البيئة، ويمكن القول إنه يعتبر أحد أهم الوسائل التي تساهم في معالجة المشكلات البيئية من خلال طريقته في نشر الوعي البيئي عن طريق التوعية البيئية.

---

[1] لمين هماش، فريدة كافي، نورة بن وهيبة: "**دور الإعلام في تحقيق التنمية البيئية المستدامة في الوطن العربي قراءة في تطور الأداء والوسيلة الوظيفية**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الرابع بعنوان: القانون والإعلام، يومي 22-23 أفريل 2017، ص 13، متاح على الرابط:https://law.tanta.edu.eg ، اطلع عليه بتاريخ 2024/06/15.

[2] لمين هماش وآخرون: المرجع نفسه، ص15.

[3] أمينة زويدي: "**دور الإعلام البيئي في الحماية التوعية البيئية**"، مذكرة ماستر في القانون: قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2021-2022، ص 39.

المبحث الثاني: الدور العلاجي للمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة

تعتمد المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة على استراتيجيات من شأنها أن تسهم لحد كبير في مجال حماية البيئة، ففي ظل الكوارث البيئية التي عرفها الإنسان جراء الممارسات غير المسؤولة والتطور الصناعي الذي أثر سلبا على البيئة الطبيعية، الأمر الذي أدى لظهور نشطاء أساسهم الوحيد محاولة إنقاذ البيئة من خلال اعتمادهم على الجهود المبذولة في سبيل تحقيق ذلك، وبالتالي أصبح هناك حاجة ملحة لحشد جهود المجتمع المدني والسعي لكسب الدعم واعتراف الحكومات والمجتمع الدولي بخبرة المنظمات غير الحكومية لتحقيق المحافظة على البيئة و حمايتها، وفي ظل العراقيل التي تواجه البيئة على المستوى العالمي اكتسبت المنظمات غير الحكومية مكانة هامة في وسط المجتمع الدولي في هذا الشأن، لما تتميز به من امتيازات نسبية مقارنة بالوكالات الحكومية، بسبب نشاطها الذي يقوم على البرامج التحسيسية وتنفيذها وحشد المشاركة الجماهيرية والعمل على تقصي الحقائق وكشفها للرأي العام ومواجهة المخاطر البيئية الملحة، كما تفرض نفسها كقوة داخل مراكز القرار الدولي، إذ عملت على تنظيم حملات احتجاج دولية كآلية تساهم من خلالها في ضمان بيئة نظيفة للأجيال القادمة باعتبار البيئة تراثا مشتركا للإنسانية.[1]

يمكن رصد كل ذلك من خلال مطلبين: الدور العلاجي غير القانوني (مطلب أول)، والدور العلاجي القانوني (مطلب ثان).

المطلب الأول: الدور العلاجي غير القانوني

ينعكس الدور العلاجي غير القانوني للمنظمات غير الحكومية من خلال مختلف الآليات التي تعتمدها لمجابهة الاعتداءات البيئية، وتتباين أهمية هاته الآليات، فإضافة لما سبق من طرق تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية لجأت لأساليب أكثر تأثيرا على الأطراف المخالفة لإرادة المجتمع الدولي وللقواعد والمعايير الدولية المعتمدة لحماية البيئة، وتكريس نظام دولي بيئي معاصر، وقد طورت المنظمات غير

[1] عبد الهادي عبد الكريم: مرجع سابق، ص53- 54.

الحكومية وسائل أكثر تأثيرا على الرأي العام، كالتنديد أو حشد الرأي العام ضد الدولة المعنية (الفرع الأول)، وتنظيم حملات احتجاج دولية (الفرع الثاني).[1]

الفرع الأول: حشد الرأي العام ضد الدولة المعنية

تهدف المنظمات غبر الحكومية لحشد الرأي العام بشكل متواصل وتصاعديا من خلال تعبئته، بالاعتماد على عدة طرق من بينها الحملات التوعوية والتعليمية التي تمكنها من تكوين ضغط تضطلع به من خلال اللوبيات التي تجندها، وتسهم هذه الأخيرة في التأثير على صناع القرار في المجال البيئي وطنيا ودوليا، كما تستمد المنظمات غير الحكومية قوتها من خلال جماعة تسعى للضغط على السياسة البيئية، دون الاهتمام بجانب المصلحة الخاصة و الربحية، وتعتبر الخبرة التي اكتسبتها في هذا المجال صانعة شرعيتها المتزايدة من خلال قدرتها على تمثيل الشعوب، وهذا ما ساهم في استمرارية عملها لتحقيق الأهداف التي تطمح لها، و الدفع إلى توقيف الممارسات المضرة بالبيئة، واستبدالها بتصرفات صديقة للبيئة، خصوصا أن وسائل الإعلام التي تساندها من خلال الإعلام البيئي قد تستخدمها للضغط من أجل تنوير الرأي العام ونقل الحقائق والمعلومات للجمهور المتلقي للرسالة الإعلامية والتي تظهر الممارسات التي تضر بالبيئة، كما تتخذ المنظمات غير الحكومية تقنيات أخرى بطريقة غير مباشرة كأداة للضغط من خلال تقديم كل أشكال الدعم للمتلقيات العلمية واقتراح مشاريع تربوية وتعليمية تساعد في نشأة الأفراد على مبدأ المحافظة على البيئة، وتكوين شبكات لإبلاغ الرأي العام وتوعيته، بالإضافة إلى توزيع المنشورات والمطبوعات، وتعتبر هذه الأنواع من الضغط كعمل بيداغوجي يساعد في صياغة إجراءات قانونية تهتم بمعالجة قضايا بيئية معينة، كما يسهم في اقتراح المشاريع الممهدة للمعاهدات كونه يجذب انتباه الحكومات والرأي العام بالمسائل البيئية التي لم يتم التطرق لها.[2]

تمكنت المنظمات غير الحكومية من الضغط على الحكومات بتحريك الرأي العام واستعماله كأداة استنفار للحكومات من أجل توجيه القرارات بما يساهم في خدمة البيئة، حيث لعبت هذه المنظمات

[1] قويدر شعشوع: مرجع سابق، ص299.

[2] عبد الله قصيدة، الهواري بوزيدي: مرجع سابق، ص656.

دورا محوريا في بيان هذه القضية وإبرازها للدفع بها في مقدمة الأحداث بجانب الأبحاث العلمية التي أكدت أن السبب الرئيسي في ظهور هذا النوع من التهديدات يعود للإنسان، وقد تستعين المنظمات غير الحكومية بالأحزاب البيئية وجماعات الضغط ودور العبادة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع، لتشكيل الرأي العام الضاغط داخل كل دولة وعلى النطاق العالمي، بهدف الضغط على زعماء الدول لإعطاء الموضوع أولوية في برنامج العمل السياسي، وأصبح للمنظمات غير الحكومية القدرة للمراهنة على الرأي العام الذي يشكل قوة سياسية لا يمكن الاستهانة بها في التأثير وتحديد الاختيارات السياسية في مجال البرامج والمشاريع الإيكولوجية.[1]

إن التنديد بالممارسات السلبية للهيئات الدولية قد ظل دافعا ردعيا باعتباره أكثر فاعلية على أرض الواقع وأشد حدة لحشد الرأي العام العالمي وتعبئته، وفي هذا الصدد تم تشكيل معاهدة مارس سنة **1992** للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة لصالح مساعي التنمية والبيئة، حيث تمثل مرحلة هامة لهذه الحركة ووزنا لإيجاد مكونات المجتمع المدني، فهي تؤدي دورا هاما من خلال الاهتمام بالمشاكل البيئية وعملها على إدانة هاته المشاكل والانضمام إلى البرامج الوطنية والدولية، برز ذلك في عدد من الندوات التي تقوم بها الأمم المتحدة، وقد بات عاملا حاسما في اتخاذ القرارات والخيارات الكبرى والاتجاهات الاقتصادية الدولية.[2]

تعتمد بعض المنظمات الأخرى وسائل الاحتجاج المباشر غير العنيفة سواء محليا أو دوليا، حيث لا تكتفي بتمرير العرائض، بل تسلك طرق الاحتجاج للضغط على الحكومات من أجل احترام قواعد حماية البيئة وعدم تعرضها للتدهور، وتشمل حملات الاحتجاج على أعمال جماعية لمنظمة أو عدة منظمات بشأن قضية معينة من قضايا البيئة، وعلى سبيل المثال منظمة السلام الأخضر يتوجه أعضائها

[1] هيبة نامر: مرجع سابق، ص103-104.

[2] عبد الرحمان شواقي: مرجع سابق، ص254.

مباشرة إلى مكان النشاط الذي يشكل خطرا على البيئة، ويسعون دون استخدام القوة إلى منع ذلك النشاط، مثلما يفعلون أثناء القيام بالحيلولة بين الحيتان وسفن الصيد بواسطة زوارقهم.[1]

وتسعى الجماعات التي تدافع وتحمي البيئة لجذب انتباه وسائل الإعلام، ومن خلال الانتشار الواسع للإنترنيت تزايدت وسائل لفت الانتباه للرأي العام، حيث تنشر التماسات وتنظم أشكالا أخرى من المظاهرات لفرض الضغط على مواقف الحكومات الأكثر ديمقراطية في بعض المواضيع خاصة البيئية منها.[2]

الفرع الثاني: تنظيم حملات احتجاج دولية

تمثل حملات الاحتجاج أحد أهم طرق الضغط التي تعتمده المنظمات غير الحكومية بفرضه على الدول والهيئات الدولية الحكومية، لاحترام قواعد حماية البيئة وعدم التعرض لها بما يسهم في تدهور الموارد الطبيعية، وتندرج حملات الاحتجاج الدولية ضمن أعمال جماعية لمنظمة أو عدة منظمات تتعلق بقضية معينة من قضايا البيئة، والتي تواجه تحديات وانتهاكات جسمية للموارد الطبيعية أو أحد مكوناتها.[3]

تساهم المظاهرات والاحتجاجات في تحقيق نتائج إيجابية باعتبارها منبرا تعبر من خلالها النقابات والجماعات عن مواقفها و قناعاتها، وتمثل هذه الجماعات المنظمات غير الحكومية بشأن القضايا البيئية والتي تجد اهتمام كبيرا لدى صناع القرار، حيث أن الاحتجاجات تمثل أشكالا مختلفة ومتنوعة على شاكلة الاعتصام والمسيرات والالتماسات والتشويش، وتمارس الضغوطات على مستوى الأخبار بواسطة الجماعات التي تقوم بالضغط على الحكومة ويكون ذلك بنقل الأخبار في الجرائد البيئية، أو من خلال التقارير داخل المنظمة، ونشر دراسات فورية واقتراحات مكتوبة أو شفوية أو تقديم معطيات علمية، كما يمكن أن تضم أيضا إنشاء صحيفة وبرمجة وقراءات وإعداد طاولة مستديرة إلى جانب القيام بمؤتمرات صحفية ومعارض ، زيادة على ذلك تعمل المظاهرات هي الأخرى على التنديد بالأخطار

[1] أرزاق توهامي: مرجع سابق، ص65.

[2] شعشوع قويدر: مرجع سابق، ص303.

[3] عبد الهادي عبد الكريم: مرجع سابق، ص64.

البيئية خصوصا فيما يرتبط بالعولمة، فنجد المظاهرات تضم حشودا عارمة يشارك فيها عشرات الآلاف من الأشخاص، والتي تعبر عن رفضها للعولمة بشمل صاخب وتصل بالإمكان إلى عرقلة وصول الوفود الحكومية إلى مقر الاجتماعات، كما وقع في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في "سياتل" أواخر نوفمبر 1999.[1]

وكان في مقدمتها ثلاثة متظاهرين يمثل أحدهم النقابات العمالية، وآخر يمثل المنظمات غير الحكومية التي تسعى للعناية بمصالح الدول الفقيرة، وتقمص الأخير زي السلحفاة كمركز للاهتمام الرسمي بالبيئة، وقد تظهر الدولة في مثل هذه المواقف كخصم للمنظمات.

تقوم المنظمات غير الحكومية بجهود كبيرة ومستمرة في مجال القانون البيئي والمحافظة على سلامة البيئة، وتعمل هذه المنظمات أيضا على توعية الأفراد بمختلف الوسائل لمنع الأضرار قبل حدوثها، وعند تعرض البيئة للضرر والاعتداء فإنها تعتمد على الأساليب التي تعبر من خلالها عن موقفها، وبما أن الدول والشركات العالمية الأكثر تجاوزا للقوانين من بين الأطراف، فإن ذلك عادة ما يحدث مواجهات بين الطرفين المدافع والمعتدي.[2]

المطلب الثاني: الدور العلاجي القانوني

تتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في حالة خرق الحكومات والدول للقانون الدولي البيئي، وحالة الانتهاكات للاتفاقيات والمواثيق الدولية المنصوص عليها، عبر العديد من الوسائل والآليات القانونية الفعالة التي تساهم في مواجهة المنظمات الدولية غير الحكومية لمثل هذه الانتهاكات.

وسيتم التطرق لبعض هذه الآليات القانونية، حيث سنتناول في الفرع الأول المشاركة في تقصي الحقائق وكشفها للرأي العام، وفي الفرع الثاني تحريك الدعاوي القضائية.

[1] عبد الرحمان شواقي: مرجع سابق، ص255.

[2] شعشوع قويدر: مرجع سابق، ص304.

الفرع الأول: المشاركة في تقصي الحقائق وكشفها للرأي العام

تقوم المنظمات غير الحكومية، خاصة تلك المتخصصة في الدفاع عن القضايا البيئية بالسعي الدائم لتقصي الحقائق حول أوضاع البيئة على المستويين الوطني والدولي، حيث تعمل هذه المنظمات على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والوثائق حول حقيقة أوضاع البيئة العالمية، وتسجيل مختلف الملاحظات المتعلقة بطبيعة الانتهاكات الممارسة في حقها في مختلف دول العالم، كما تقوم ووفق إجراءات معينة بإرسال لجان لتقصي الحقائق إلى بعض مناطق العالم التي تشهد مظاهر الدمار البيئي.[1]

وهذه اللجان عبارة عن هيئات للتحقيق ذات طابع مؤقت ومرخص لها رسميا، إذ تقوم المنظمات غير الحكومية بتحديد مهام وصلاحيات هذه اللجان والتأكيد عليها بالتعاون مع باقي المنظمات غير الحكومية عبر التشبيك، وتقوم أيضا بوضع سجل دقيق لمعطيات البيئة المعنية بالتقصي، كما تساعدها في تقييم التكاليف الناتجة عن الانتهاك، وما يميز هذه اللجان هو تمتعها بالمصداقية في نظر الرأي العام الوطني والدولي، خلافا لتلك التي تنشئها الدول التي لا تتمتع تقاريرها بالشفافية في غالب الأحيان.[2]

وفي بعض الأحيان، يمنح عدد من المعاهدات البيئية للمنظمات غير الحكومية سلطة إخطار الجهاز المكلف بتنفيذها المتمثل عادة في الأمانة العامة بأي خرق أو انتهاك لبنودها، ترتكبه دولة طرف فيها حيث تسعى لفتح تحقيق في المسألة وتوقيع العقوبات المناسبة.[3]

كما توفد المنظمات غير الحكومية وفدا لتقصي الوقائع وبعثات من أجل جمع المعلومات الأولية استنادا إلى معلومات مسبقة تحصل عليها في الغالب من أحد فروعها الوطنية إن وجدت تشير لانتهاكات في بلد معين، فتقوم بالاتصال بضحايا الانتهاكات من أجل أخذ شهاداتهم، وتستعين بوسائل الإعلام من

---

[1] عبد الهادي عبد الكريم: مرجع سابق، ص61.

[2] عادل زفاغ، هاجر خلالفة: "**عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد11، جوان2014، ص276.

[3] ناديا سعيد: مرجع سابق، ص462.

أجل الحصول على المعلومات، وتستعين أيضا بالتقارير التي تصدرها المنظمات غير الحكومية الأخرى، وتعتمد على التحقيقات السرية التي تقوم بها بعض المنظمات الوطنية.[1]

ولكي تستطيع المنظمات غير الحكومية إيفاد بعثة إلى بلد معين لا بد لها من أخذ موافقة أو إذن مسبق من الدولة المتهمة بالانتهاكات، وتعد هذه الرخصة أو الإذن شرطا أساسيا للحصول على تأشيرة الدخول والاستفادة من بعض الضمانات، كحماية وأمن المندوبين وضمان أن تتم المهمة دون عراقيل.[2]

ويبدو ظاهريا أن بعثة تقصي الحقائق هي عملية ميدانية لجمع المعلومات فقط، لكن الواقع يكشف فعالية هذه البعثات في إيجاد بعض الحلول الوقائية والعلاجية، خاصة في الجوانب الإنسانية، في الحالات الأخرى تقدم المنظمات غير الحكومية توصيات إلى السلطات الحكومية تحثها على اتخاذ تدابير عاجلة لإصلاح الوضع، بناء على هذا العمل الميداني، كما تعد هذه المنظمات تقارير دولية حول أوضاع البيئة، في البداية تحمل هذه التقارير طابع السرية حيث تحاول المنظمات مناقشة الأمر مع الحكومات أو الدول المعنية من خلال التعاون الودي، ومع ذلك في العديد من الحالات ترفض الدول هذا التعاون وتعتبر التعامل مع المنظمات تدخلا في شؤونها الداخلية ومساسا بسيادتها، نتيجة لذلك تلجأ هذه المنظمات إلى أسلوب الكشف أو الفضح العلني من خلال إطلاع الرأي العام العالمي على هذه التقارير، مما يضع الدولة المعنية تحت الضغط والإحراج على المستوى الدولي.[3]

ومن هذا المنطلق يأتي دور المنظمات غير الحكومية في تعبئة وتوجيه الرأي العام العالمي الذي يعتبر أهم العوامل التي تساعدها على التطور ودخولها حظيرة المجتمع الدولي، حتى أن الدول أصبحت تضع في

---

[1] شريفي الشريف: **"المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر"**، مذكرة ماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقاسم، 2007-2008، ص95.

[2] شريفي الشريف: مرجع سابق، ص96.

[3] عبد الهادي عبد الكريم: مرجع سابق، ص62.

حسبانها ما تنشره هذه المنظمات من تقارير وبحوث وتقوم بقبول بعثات تقصي الحقائق التي ترسل إليها خوفا من رسم صورة سيئة عنها للرأي العام العالمي.[1]

وتسمح حملات التوعية والتعليم المرافقة لتقصي الحقائق التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية بحشد الرأي العام وتعبئته، وبالتالي ممارسة ضغوطات ولعب دور لوبيات على درجة كبيرة من الأهمية، إذ تسمح بالتأثير على صناع القرار البيئي الوطني والدولي على حد سواء.[2]

الفرع الثاني: تحريك الدعاوى القضائية

إن مظاهر المواجهات والصدمات بين المنظمات غير الحكومية والدول، وبينها وبين المؤسسات الأخرى أيا كانت طبيعتها، توحي بأن علاقاتها ليست دائما علاقات تنسيق ومساعدة وتشاور، فاللجوء إلى القضاء يعتبر من أهم الضمانات الأساسية لتفعيل الرقابة على مدى احترام القواعد البيئية، كذلك يعد وسيلة لجعل قواعد قانون حماية البيئة أكثر فاعلية، وهو ما تسعى له المنظمات غير الحكومية في المجال البيئي، على سبيل المثال وحول مشاركة المنظمات غير الحكومية في تحريك الدعاوى القضائية ضد الدول، نجد الصندوق الدولي للطبيعة الذي مارس حقه في رفع العديد من الدعاوى القضائية، هدفها حماية الوسط الطبيعي، كالدعوى التي رفعها أمام المحاكم النمساوية لإنهاء مشروع إنجاز سد هيدرو كهربائي ضخم بمنطقة **الدانوب بالنمسا**.[3]

وفي مثال آخر قامت منظمة أصدقاء الأرض برفع دعوة قضائية ضد بلدية **نيويورك الأمريكية** سنة **1977**، لإلزامها باحترام المقاييس المعمول بها في مجال حماية الهواء، وذلك لارتفاع مستوى التلوث

[1] عبد الله ذنون، عبد الله الصواف: **"دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص37.

[2] ناديا سعيد: مرجع سابق، ص466.

[3] أرزاق توهامي: مرجع سابق، ص66.

الهوائي في هذه المدينة، وفي الأخير انتصرت منظمة أصدقاء الأرض على إدارة المدينة[1]، وهناك العديد من الدعاوي المرفوعة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية لأسباب بيئية وقضايا متنوعة.

[1] المرجع نفسه، ص67.

خاتمة

خاتمة:

إن الاهتمام الواسع الذي حظيت به البيئة على المستويين الدولي والمحلي سببه الأساسي المشاكل والمخاطر التي أصبحت تهددها وتهدد الحياة على الأرض ككل، ذلك استدعى التحرك لحمايتها، غير أن هذه الحماية لا يمكن تحقيقها إلا بتعاون الجميع وحشد الجهود، سواء الهيئات العالمية أو المحلية أو المنظمات بأنواعها خاصة تلك التي تضع ضمن أولوياتها حماية البيئة. ومن بينها المنظمات غير الحكومية التي اضطلعت مؤخراً بدور فاعل في هذا الشأن، سيما في رصد وتحديد المخاطر وتقييم النتائج والآثار البيئية الناتجة عن الملوثات واستنزاف الموارد الأولية، وذهبت لأبعد من ذلك نحو اتخاذ تدابير وإجراءات، سواء وقائية أو علاجية لهذا الغرض.

إن الجهود المبذولة والإنجازات المحققة والنشاطات الميدانية التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية بهدف حماية البيئة والمحافظة عليها، أو على ما تبقى منها، وحتى إعادة الحال لما كان عليه في بعض الحالات، أكسبتها مكانة ونفوذاً كبيرين خاصة على المستوى الدولي، حيث أصبحت وجهة للاستفادة من خبراتها في مجال حماية البيئة.

مرد ذلك كله السياسة أو الاستراتيجية المتبعة من قبل هذه المنظمات في المجال البيئي، بالإضافة إلى وجود أجهزة فعالة داخلها، وتوافرها على خبرة علمية متخصصة وميدانية.

ما زاد من أهمية المنظمات في المجال البيئي، دورها الكبير الذي تقوم به في مجال نشر الوعي البيئي الذي يصنف ضمن أهم وأول الخطوات المتخذة لحماية البيئة والحفاظ عليها، وحتى السعي لإعادة بناء ما أتلف منها، بهدف نشر وإشاعة السلوكيات الإيجابية تجاه البيئة.

هذا النشاط الواسع للمنظمات الدولية غير الحكومية، والاعتراف الدولي المتعاظم بها، فرضها كشريك فعال في المؤتمرات والإعلانات الدولية والمحلية وما يتمخض عنها من معاهدات واتفاقيات دولية في الشأن البيئي.

على هذا المستوى نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية قد حرصت على متابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات من قبل الدول الأطراف، ما أسهم في تطوير القانون الدولي البيئي وترقيته، بل أكثر من ذلك أخذت هذه المنظمات بعين الاعتبار ضرورة الالتزام باحترام هذا القانون في ظل الحروب والنزاعات الدولية.

تأسيسا على كل ما تقدم تم التوصل إلى أهم النتائج والمقترحات الآتية:

- **نتائج الدراسة:**

أولاً: إن خطورة المشاكل البيئية، بدءًا بتسارع وتيرة التغيرات المناخية القاسية في السنوات الأخيرة، ومرورًا بنتائج الثورة الصناعية والتكنولوجية في جميع المجالات المختلفة، أصبحت تقلق البشرية بالرغم من التعاون الدولي في سبيل حماية البيئة التي لا تزال تشهد تدهورًا خطيرًا.

ثانيًا: إن مواجهة المشاكل البيئية ومعالجتها والعمل على الحد منها، لا يتم دون تضافر الجهود وتكاملها، فهذه المواجهة لا تكمن في عمل فرد واحد أو دولة واحدة أو منظمة واحدة، بل تكمن في وضع خارطة طريق يساهم فيها الجميع، سواء كان ذلك على مستوى وطني أو إقليمي أو على مستوى عالمي.

ثالثًا: لقد أدركت الدول أهمية العمل والتعاون الدولي المشترك لصون البيئة والمحافظة عليها، فكان لزامًا عليها تحقيق هذا التعاون مع نظيراتها وكذلك مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لهذا عُقدت المؤتمرات الدولية والإقليمية حول قضايا البيئة، وبموجب ذلك أطلقت البرامج والمقررات والتوصيات في مجال حمايتها، والملفت للانتباه هو تأكيد جل هذه المؤتمرات على أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية على اختلافها، في سبيل الرقي بالبيئة ونظمها.

رابعًا: إن جهود المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة، سواء من خلال نشر التربية البيئية أو المساهمة في عملية التنمية، أو عن طريق تطوير القانون الدولي البيئي في مختلف الأزمنة، كل هذا يؤكد بأن موضوع البيئة في الربع قرن الأخير لم يعد محل اهتمام المؤسسات الرسمية في الداخل أو الخارج

فحسب، وإنما أصبح كذلك محور اهتمام المنظمات غير الحكومية داخليًا وخارجيًا، و هذا بفعل تنامي الوعي العام لدى هؤلاء جميعًا بوجوب المحافظة على التوازن بين الإنسان وبيئته التي يعيش فيها.

خامسًا: إن إيجاد الحلول للمخاطر البيئية من قبل المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي، وإن كان شاقًا وليس بالأمر الهيّن، في ظل الصعوبات والتحديات التي تواجهها والتي يكون الغرض منها تقويض حريتها في تحقيق أهدافها التي تأسست لأجلها، إلا أن هذا كله لم يزد هذه المنظمات سوى إصرارًا على مجابهة هذه التحديات وتجاوزها، ويتضح ذلك من خلال الإنجازات المذهلة المحققة من قبلها بصفة عامة، ومن قبل منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة بصفة خاصة.

- **التوصيات:**

أولاً: توفير آليات التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والفواعل الدولية الأخرى، وذلك عن طريق عقد اجتماعات دورية مشتركة لتنسيق الجهود المتخذة في مجال حماية البيئة، وكذلك تنسيق العمل بين مختلف المنظمات الدولية، سواء كانت حكومية وغير حكومية، دولية أو إقليمية ومحلية، وذلك من خلال عقد المؤتمرات واللقاءات والتشاور حول مختلف المخاطر البيئية التي تهدد كوكب الأرض.

ثانياً: تقديم الدعم والاهتمام بميزانية المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية حتى تتمكن من مباشرة مهامها الجسيمة في مجال حماية البيئة، حيث يمكن مثلا دعم هذه المنظمات بجزء من حصيلة الغرامات والتعويضات التي يحكم بها ضد المعتدين على سلامة البيئة، سواء كانوا أفرادًا أو دولًا.

ثالثاً: إعطاء بعض أعضاء هذه المنظمات صفة الضبطية القضائية في بعض الجرائم البيئية، ومنح تقاريرهم أهمية خاصة في مباشرة الدعوى الجنائية ضد من يقوم بفعل من أفعال الاعتداء على البيئة، وهذا نظرًا لصعوبة تواجد ووصول بقية أعضاء المجتمع الدولي والوطني للواقعة الجرمية بحق البيئة.

رابعا: عدم تقييد نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي، فعلى المستوى المحلي أثبتت جهود هذه المنظمات أنها قادرة على إحداث تغييرات في الساحة الدولية في كثير من مناطق العالم، لذا يجب على الدول الاستفادة من هذه الخبرات والنجاحات، وعدم سن القوانين التي قد تحد من فعالية نشاط هذه المنظمات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم

أولا: النصوص القانونية.

1/ النصوص الدستورية:

-التعديل الدستوري 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20-442 االمؤرخ في 2020/12/30، جريدة رسمية، عدد 82، صادرة بتاريخ 2020/12/30.

2/ النصوص التشريعية:

-قانون رقم 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مؤرخ في 19 جويلية 2003، جريدة رسمية، عدد 43، صادرة بتاريخ المؤرخ في 20 جويلية 2003.

ثانيا: المؤلفات (الكتب):

1. أماني قنديل: "**الموسوعة العربية للمجتمع المدني**"، الطبعة الأولى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008،
2. سلافة طارق عبد الكريم شعلان: "**الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري (في بروتوكول 1977)، (في اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992)**"، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.
3. سهيل نادر، محمد العودات:" **البيئة البرية وصورها**"، موسوعة العلوم والتقانات، المجلد السادس، 2010.
4. صباح العشاوي:"**المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**"، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة -الجزائر، 2010.
5. صبري فارس الهيتي: "**التصحر (مفهومه-اسبابه -مخاطره مكافحته)**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2011.

6. طارق إبراهيم الدسوقي عطية: **"الأمن البيئي _ النظام القانوني لحماية البيئة"**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة ،2009.
7. عبد العباس فضيخ الغريزي _ سعدية عاكول صالحي:" **جغرافية الغلاف الحيوي (النبات والحيوان)**"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان _ الأردن ،1998
8. عمر سعدالله: **"المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور"**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2009،
9. فريد مصعب الدليمي:" **الطاقة الشمسية الإشعاعية الحرارية والاحتباس الحراري"**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ،11ماي 2014
10. مصطفى يوسف كافي:" **اقتصاديات الموارد والبيئة"**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع 2017
11. ناديا سعيد: **"دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016

ثالثا: المقالات

1. أحمد حمدها _ أحمد برادي:" **الحماية القانونية للبيئة المائية في التشريع الجزائري"**، مجلة الاقتصاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2020
2. باديس مجاني: **"دور الإعلام في نشر الوعي البيئي"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر العدد30، ، 2017
3. بريك فاطمة: **"التربية البيئية وآثارها في ترسيخ ثقافة التنمية المستدامة"**، مجلة الترجمة واللغات، العدد02، المجلد17، جامعة مستغانم، عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2018
4. بلعسل بنت بني ياسمين، عمروش الحسين: **"دور منظمة السلام الأخضر في تفعيل المواطنة البيئية"**، مجلة صوت القانون، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المجلد08، عدد خاص،2022.

5. بوسالم زينة:" **البيئة ومشكلاتها: قراءة سوسيولوجيا في المفهوم والأسباب**"، مجلة الرواق، العدد الثالث، جامعة قسنطينة 2_ الجزائر، 2016.
6. جاسم محمد علي جاسم: "**دور منظمة السلام الأخضر غير الحكومية في حماية البيئة وتطوير القانون الدولي البيئي**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة العراقية، المجلد19، العدد80، ديسمبر 2022.
7. حجين سفيان: "**دور المنظمات غير الحكومية في تطوير وإعمال قواعد القانون الدولي البيئي**"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، الجزائر، المجلد01، العدد01، 2015.
8. الحسين شكراني-إبراهيم المرشد: "**آثار الضغوط الديمغرافية في استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية: تحليل من منظور الإنصاف ما بين الأجيال**"، مجلة استشراف، العدد 05، ديسمبر 2020.
9. خليدة مهرية: " **التربية البيئية والسلوك البيئي للمراهق**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد01، المجلد09، 2020.
10. سمير حمياز: " **الإعلام البيئي في الجزائر بين التشريع والتطبيق**"، مجلة الأناسة وعلوم المجتمع، العدد01، المجلد06، جامعة بومرداس، 2022.
11. صباح العشاوي:" **مفاهيم ومصطلحات بيئية**"، مجلة الصوتيات، جامعة البليدة 2_ الجزائر، المجلد 15، العدد 2، ديسمبر 2019.
12. عبد الحق زغدار، وفاء العمري: "**المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية**" مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد17، جانفي2018.
13. غنيمي طارق: "**التصدي لمخاطر تلوث المياه في التشريع الجزائري**"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أو الحاج البويرة -الجزائر، المجلد 07، العدد،02، 2022.
14. فتيحة مناد:" **النظام القانوني لحماية البيئة الهوائية من التلوث الكيميائي – دراسة في ضوء القانون الدولي العام والتشريع الجزائري**"، مجلة منازعات الأعمال، الجزائر، العدد 10، 2016.

15. لحبيب بن عربية: **"مساهمة التربية البيئية في تشكيل الوعي البيئي دراسة ميدانية على تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي"**، مجلة التنمية البشرية، العدد08، جامعة وهران02، 2017.

16. محمد بودور:" **مفهوم البيئة وأنواعها في التشريع الجزائري"**، مجلة السياسة العالمية جامعة محمد بوقرة بومرداس الجزائر، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر2022.

17. معطي سولاف، قميدة عبد الله: **"المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة والدفاع عن قضاياها ونشر الوعي البيئي"** مجلة آفاق فكرية، الجزائر، المجلد10، العدد02، أكتوبر2022.

18. ملعب مريم: «**التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية وحماية البيئة**»، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 07، عدد 01، 2023.

19. مليكة قادري: **"دور المنظمات البيئية غير الحكومية في تفعيل الأمن البيئي–الجزائر نموذجا–"**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد03، المجلد15، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022.

20. نزيهة وهابي: **" الإعلام ودوره في تشكيل الوعي البيئي، نظرة شاملة حول جدلية العلاقة والتأثير"**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد05، جوان 2016.

21. نغم حسين نعمة: «**إدارة التغيرات المناخية: التحديات والمواجهة**»، مجلة الريادة للمال والأعمال، مجلد 04، العدد 03، 2023.

رابعا: الأطروحات و المذكرات:

1– أطروحات الدكتوراه

1. بلباي إكرام: **"واقع المنظمات الدولية غير الحكومية بين التبعية والخصوصية"** أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدس بلعباس، الجزائر، 2017–2018.

2. خديجة بركاني:" **الجرائم الواقعة على البيئة خلال النزاعات المسلحة"**، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق –كليه الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة ،2021 – 2022.

3. شعشوع قويدر: **"دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي"**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

4. عبد الحق بن جديد: **"دور شبكة المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية"**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، الجزائر، 2016-2017

5. عبد الرحمان شواقي: **"دور المنظمات غير الحكومية في إرساء قواعد القانون الدولي للبيئة"**، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر2، 2019-2020.

6. فتيحة طويل: **"التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة"**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013.

7. مصعب حسين: **"دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس (2011-2016)**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017.

2- رسائل الماجستير:

1. أسماء مرايسي: **"إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان دراسة حالة منظمة العفو الدولية"** مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2011-2012.

2. السعيد برابح: **"دور المنظمات غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان"**، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

3. شريف شريفي: **"المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر"**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007-2008.

4. طوير كمال: **"دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي"**، مذكرة ماجستير، تخصص البيئة والعمران، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، 2015-2016.

5. عبد الهادي عبد الكريم: **"دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة"**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة02، الجزائر، 2013.
6. هيبة نامر: **"دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية نموذج منظمة السلام الأخضر"**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2012-2013
7. وافي حاجة: **"جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة :منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة نموذجا"**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2013-2014.

3-مذكرات الماستر.

1. أرزاق توهامي: **"دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة من تأثير التكنولوجيا الحديثة (تكنولوجيا النانو)»** مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2019-2020.
2. أمينة زويدي: **"دور الإعلام البيئي في الحماية التوعية البيئية"**، مذكرة ماستر في القانون: قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2021-2022.
3. حنان شتوان: **"الحماية القانونية للبيئة في إطار القانون الدولي والتشريع الجزائري"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2022-2023.
4. عبد العالي مانه: **"دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة"** مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016-2017.
5. عرابي نصيرة:" **الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة سعيدة – د. مولاي الطاهر، 2018-2019.

6. مغزي حب الله خالد: **"حماية البيئة البحرية من التلوث في القانون الدولي"**، مذكرة ماستر، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019-2020.

7. يحي دحدوح: **"دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة البيئة العالمية"**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015-2016.

سادسا: المداخلات العلمية

1.علي هاشم يوسفات، عبد القادر مهداوي: **" الإعلام البيئي ودوره في التوعية بقضايا البيئة"**، مداخلة تتمحور حول المحور/03 بعنوان: دور الإعلام في الوعي بقضايا البيئية والتلوث، متاح على الرابط: https://law.tanta.edu.e :، اطلع عليه بتاريخ 15/06/2024

2. لمين هماش، فريدة كافي، نورة بن وهيبة" :دور الإعلام في تحقيق التنمية البيئية المستدامة في الوطن العربي قراءة في تطور الأداء والوسيلة الوظيفية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الرابع بعنوان :القانون والإعلام، يومي 22-23 أفريل 2017، ص 13، متاح على الرابط : https://law.tanta.edu.eg، اطلع عليه بتاريخ 2024/06/15

سابعا: المطبوعات البيداغوجية

1. شنوف بدر: **"محاضرات في مقياس المنظمات غير الحكومية والبيئة"** ، جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

ثامنا: المواقع الالكترونية

1. صبري محمد خليل خيري (12فيفري 2013) **":مشكلة التصحر: أسبابها وأساليب حلها"**، تم الاطلاع عليه في 09 ماي2024، رابط الموقع :

Word press.Com. http://drs abrikhalil.

2. مجد جرعتلي ":(31/10/2011) أهمية وفوائد الغطاء النباتي الطبيعي للإنسان والبيئة وأساليب تنميته وحفظه"، تم الاطلاع عليه في 01/05/2024على الساعة 23:21 رابط الموقع:

http : // green_ studies. Com

فهرس المحتويات

بسملة.....

شكر وعرفان .....

إهداء.....

مقدمة 10

الفصل الأول: ماهية كل من المنظمات غير الحكومية والبيئة 15

تمهيد: 16

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية 17

المطلب الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية 17

الفرع الأول: نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية 17

الفرع الثاني: تعريف المنظمات غير الحكومية وخصائصها 19

الفرع الثالث: طبيعة المنظمات غير الحكومية.....23

المطلب الثاني: نماذج عن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة 27

الفرع الأول: منظمة السلام الأخضر.....27

الفرع الثاني: الإتحاد العالمي لحماية الطبيعة.....30

الفرع الثالث: منظمة أصدقاء الأرض 31

المبحث الثاني: ماهية البيئة 34

المطلب الأول: مفهوم البيئة.....34

الفرع الأول: تعريف البيئة 34

الفرع الثاني: مكونات البيئة.....38
المطلب الثاني: أهم المشاكل المهددة للبيئة 40
الفرع الأول: مشكلتا التلوث والتصحر.....40
الفرع الثاني: استنزاف الموارد الطبيعية والتغيير المناخي.....44
الفصل الثاني: مظاهر حماية المنظمات غير الحكومية للبيئة 48
تمهيد: 49
المبحث الأول: الدور الوقائي للمنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة.....50
المطلب الأول: مشاركة المنظمات غير الحكومية في إعداد وتفعيل القواعد القانونية البيئية 50
الفرع الأول: مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية البيئية 50
الفرع الثاني: إشراف المنظمات غير الحكومية على تنفيذ القواعد القانونية البيئية 57
المطلب الثاني: الدور التحسيسي والتوعوي للمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة 59
الفرع الأول: التربية البيئية.....60
الفرع الثاني: الإعلام البيئي 64
المبحث الثاني: الدور العلاجي للمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة 69
المطلب الأول: الدور العلاجي غير القانوني 69
الفرع الأول: حشد الرأي العام ضد الدولة المعنية.....70
الفرع الثاني: تنظيم حملات احتجاج دولية 72
المطلب الثاني: الدور العلاجي القانوني 73
الفرع الأول: المشاركة في تقصي الحقائق وكشفها للرأي العام.....74
الفرع الثاني: تحريك الدعاوى القضائية 76

خاتمة 78

قائمة المصادر والمراجع 83

فهرس المحتويات 92

ملخص

تعتبر البيئة من المواضيع ذات الأهمية الكبرى على الصعيد العالمي، خاصة في ظل التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي عرفته البشرية في العصر الراهن فضلا عن كونها تعد تراثًا مشتركًا للإنسانية، مما يتطلب التعاون الدولي لحمايتها من التلوث والتدهور. في هذا السياق ظهرت المنظمات غير الحكومية آخذة على عاتقها مهمة حماية البيئة، ولعبت دورًا بارزًا في هذا المجال.

هذه المنظمات تعتبر من الفواعل الدولية، وتسعى لإثارة المسؤولية القانونية عن أي ضرر بيئي قد يحدث نتيجة لممارسات الأشخاص المعنوية أو الطبيعية عن طريق رفع الدعاوى القضائية ضدها، كما تقوم بأنشطة متعددة تتراوح بين التوعية البيئية ودعم السياسات العامة الصديقة للبيئة، والمشاركة في المؤتمرات الدولية، وتقديم الاستشارات الفنية والقانونية.

دور هذه المنظمات أصبح ضروريًا مع تزايد التحديات البيئية، مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث بكل أنواعه. وبذلك، تساهم في تعزيز الوعي البيئي العالمي، وتحفيز الدول والشركات على تبني ممارسات مستدامة تحمي البيئة للأجيال القادمة.

Summary:

Environment is considered one of the topics of great importance at the global level, especially in light of the industrial and technological progress that humanity has witnessed in the current era. The environment is developing a new common heritage, which requires international cooperation to protect it from pollution and proliferation. In this context, there are non-governmental bodies that carry out the task of protecting the environment, with the exception of part of them in this.

These organizations are considered subjects of international law, and bear legal responsibility for any environmental damage that may occur as a result of the actions or omissions of the natural persons they represent. These organizations carry out multiple activities ranging from environmental awareness, supporting environmentally friendly public policies, participating in international conferences, providing technical and legal consultations, all the way to filing legal lawsuits against parties that cause environmental pollution or destruction.

The role of these organizations has become necessary with increasing environmental challenges, such as climate change, loss of biodiversity, and pollution of all kinds. Thus, it contributes to enhancing global environmental awareness, and motivating countries and companies to adopt sustainable practices that protect the environment for future generations.